

ما مصدر النقود المتداولة في الاقتصادات المعاصرة وما طبيعتها؟ دراسة استطلاعية

What is the source and nature of money in Modern economies? An Exploratory Study

أ.د. أحمد مهدي بلوافي - جامعة الملك عبد العزيز - السعودية ambelouafi@kau.edu.sa

تاريخ النشر: 2019/12/31

تاريخ القبول: 2019/12/21

تاريخ الاستلام: 2019/10/21

ملخص: تُؤلي الكتابات المتخصصة في المصارف والتمويل اهتماماً كبيراً للوظائف الفنية للنقود، إلا أنها في الوقت نفسه لا تُعير اهتماماً كبيراً لطبيعة النقود ومصدرها. يحاول هذا البحث عبر دراسة 'استطلاعية' لفت الأنظار إلى أن عدم التعرض لهذا الجانب يمثل قصوراً كبيراً في ما يُعرض للطلاب من مادة، وما تتضمنه الكتب التعليمية والتثقيفية المتخصصة. ومن أجل تحقيق هذا الغرض تسعى الدراسة إلى استهداف شرائح مختلفة من المجتمع للكشف عن مدى إدراك الناس لمصدر وطبيعة النقود التي يتعاملون بها؛ نقطة البداية كانت من المؤسسات التعليمية التي يُفترض أن يكون لدى منسوبيها المنتمين للأقسام المتخصصة في هذا الحقل والحقول القريبة منه قدراً لا بأس به من الإلمام والوعي بهذا الموضوع. صمّم الباحث استبانة بسيطة وزعها على أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والطلاب في كل من كلية الاقتصاد والإدارة، ومعهد الاقتصاد الإسلامي. تلقى الباحث 86 إجابة صالحة للتحليل من بين 100 استبانة تم توزيعها. من أهم النتائج التي تمّ التوصل إليها: فيما يتعلق بالسؤال: هل النقود المتداولة في الاقتصاد يقتصر إصدارها و/أو توليدها كلية على الدولة؟ أجاب الغالبية (58%) بلا، و33% بنعم، و9% بلا أدري. وعن الجهة التي تشارك الدولة في "إصدار وتوليد" النقود المتداولة أشار حوالي نصف أفراد العينة (49%) إلى أن تلك الجهة تتمثل في المصارف بجميع أنواعها، وحوالي الثلث (27%) أجابوا بلا أدري، و18% ذكروا أن المصارف التجارية هي التي تقوم بذلك. فما دلالات هذه الإجابات؟ وبِمَ يمكن تفسيرها؟

الكلمات المفتاحية: النقود، الائتمان، خلق النقود، العرض النقدي، القاعدة النقدية، المصارف التجارية

تصنيف: JEL: E40، G21، I23

Abstract: Literature in the field of monetary economics gives much emphasis to the 'what money does' over that of 'what money is'. Many economists feel that this 'imbalance' in the treatment conceals many facts about the source and nature of the major component in the money supply of contemporary economies. To shed light on this issue an exploratory methodology has been adopted, in this research, to examine this proposition in contrast to the prevailing discourse of the dominant neo-classical 'doctrine'. A very simple questionnaire consisting of six questions has been constructed and was distributed to faculty members, lecturers and students from the faculty of Economics and administration, and the Islamic economics Institute. The researcher received 86 responses out of a hundred. Based on the answers of the respondents the main results reveal, among others, the following: - In answering the question whether all types of money in circulation in modern economies are issued and/or created by governments; majority (58%) said 'no', 33% choose 'yes', while only 9% said they 'don't know'. - If entities other than the government are involved in money 'issuance' and/or creation' who are they? About half (49%) of the respondents said that the entire banking industry (i.e. all diverse types; commercial, investment ...etc.) are the ones, 27% stated that they 'don't know', 18% pointed out to commercial banks, while 6% claim that specialized banks are behind the activity of money 'issuance/creation' in the economy besides the government.

Keywords: money, credit, money creation, money supply, monetary base, commercial banks**JEL classification:** E40, G21, I23

1- مقدمة

في عام 1975م نشر الاقتصادي الأمريكي جون كينيث جالبرايث (John Kenneth Galbraith) كتاباً حول النقود "ما مصدرها، وأين تُستخدم؟" أشار فيه إلى مسألة قد تكون صادمة للكثير من المتخصصين في اقتصاديات النقود والبنوك مفادها أن "دراسة النقود -من بين سائر موضوعات [علم] الاقتصاد- يتم التطرق إليها بشكل معقد [أو غامض] من أجل إخفاء الحقيقة عوضاً عن تبيانها"، (Galbraith, [1975], 5: 2017). يشارك جالبرايث رأيه هذا العديد من الاقتصاديين "المنافسين" لطروحات المدرسة "النيوكلاسية" السائدة فيما يتعلق بالنقود: ماهيتها، وحقيقة دورها. وفي أعقاب الأزمة المالية الأمريكية (2007-2008م) عاود العديد من الاقتصاديين التركيز على الموضوع نفسه على أساس أن عامة الناس؛ بل حتى المتخصصين والمتعلمين منهم تعليمياً جامعياً، لا يدركون طبيعة النقود التي يتعاملون بها ولا مصدرها، ناهيك عن أبعادها وآثارها.

وعلى الرغم من ذلك فإن المهتم بالمسائل المتعلقة بالنقود وتطوراتها يلحظ اهتماماً كبيراً في العالم العربي في الآونة الأخيرة بظاهرة النقود المشفرة (cryptocurrencies)¹، وهذا الاهتمام والزمخ الذي ناله الموضوع لا يتناسب مع حجم وتأثير سوق هذا النوع من العملات إذا قُورن بغيره من الأنشطة النقدية والمالية السائدة، وذلك لأن حجمه ضئيل جداً؛ حيث إنه لا يُشكل -في أحسن الأحوال- ما نسبته 2 في الألف (0.002) من حجم المعاملات اليومية لسوق صرف العملات (foreign exchange market)، وذلك في فترة الذروة التي شهدتها السوق في الأسبوع الأول من شهر يناير من هذا العام (2018م)²، ولأن الموضوع يكتنفه الكثير من الغموض والمخاطر (Caton, 2017; Gulker, 2018; CNN, 2018) مما يتطلب الرصد بشكل متأن بعيد عن العواطف وعن التخريجات على "قوالب فقهية أو اقتصادية جاهزة"، دون استحضار ودراسة وربط بالتاريخ القريب والبعيد للفقاعات المالية وما أحدثته من أضرار وآثار.

في مقابل ذلك لم يجد الباحث في الماضي القريب ولا في الحاضر من أولى مسألة مصدر النقود المتداولة التي يستخدمها الناس في معاملاتهم كل يوم الاهتمام الذي تستحقه -حسبما ظهر له من خلال النظر في حجم ونوعية الكتابات المتعلقة بالنقود في أدبيات الاقتصاد الإسلامي إذا ما قورنت بغيرها من الأدبيات الخاصة بالمصرفية والتمويل؛ فهذه "النقود" تؤثر تأثيراً بالغاً في القرارات الاقتصادية والتمويلية للمتعاملين الاقتصاديين بشتى أصنافهم؛ أفراداً وشركات وحكومات، لأنها تغلغل في مفاصل الاقتصاد المختلفة فأضحت بمثابة الشريان الرئيس الذي إذا توقف تأثر الاقتصاد بذلك بشكل كبير، ولا غرابة لأن الاقتصادات المعاصرة قائمة على الائتمان (credit) والمديونية (indebtedness)، ولهذا توصف الكثير من الأزمات المالية بأزمات ائتمان (credit crunches).

فكيف تُعرف النقود إذن؟ وما أهم أنواعها؟ وما طبيعة النقود السائدة والمؤثرة في الاقتصادات المعاصرة؟ وما مصدرها؟ ومن يقف خلفها؟ وهل ما يُدرس للطلاب في كليات الاقتصاد والتمويل والأعمال حول هذا الموضوع "دقيق" يعبر عن الواقع؟ أم أنه "متحيز" أو "بسيط لا يعكس حقيقة الواقع الذي عليه عمل النظام النقدي والمالي السائد"؟ مما يتطلب المراجعة وإعادة النظر في محتوى المناهج والمواد التي تتناول الموضوع. هذه بعض التساؤلات التي تحاول الدراسة الإجابة عنها عبر منهج استطلاعي مشفوع بشيء من الاستقراء والتحليل من أجل تحقيق جملة من الأهداف، وهي:

- ❖ إبراز أن النقود أنواع وأشكال، وأن بعضها يؤدي دوراً أكبر من بعض.
 - ❖ الكشف عن الغموض وجملة من "التحيزات غير العلمية" التي تُحيط بموضوع النقود؛ ببيان حقيقتها وماهيتها، والإشارة إلى بعض أبعادها وآثارها. ومن ذلك التعامل مع النقود المتداولة كما لو كانت وسيلة محايدة (value neutral) تعمل لصالح "الجميع"، بتوجيهها للأنشطة الاقتصادية المختلفة حسب "الكفاءة والصالح الاقتصادي العام".
 - ❖ إبراز حقيقة الدور الذي تقوم به المصارف التجارية (commercial banks) والوقوف على مدى استيعاب الناس وفهمهم لهذا الدور.
 - ❖ الإسهام في الجراك العالي الذي يُطالب بالمراجعة العلمية للمواضيع الاقتصادية التي تُدرس في الجامعات وتُدون في الكتب التدريسية والثقافية المتخصصة بغرض بناء مادة علمية رصينة وثيقة الصلة بواقع الناس وهمومهم المعيشية؛ مادة قائمة على الموضوعية والحقائق العلمية قدر الإمكان، بعيدة عن "التحيزات العاطفية"، و"الآراء المسبقة" التي لا يسندها الدليل.
- وتكمن أهمية الدراسة في أنها الأولى من نوعها باللغة العربية -في حدود ما اطلع عليه الباحث من مصادر- ومن ثم فإنها تُسهم في جانب تأصيلي مهم يتعلق بمؤسسة لها حضورها البارز في القطاع المالي والاقتصادي وفي حياة الناس ومعاملاتهم. كما تُسهم الدراسة في جانب التوعية، والتي تمثلت نقطة ضعف كبيرة فيما يقوم به الاقتصاديون من دور والعلم الذي يُدرسونه والمؤسسات القائمة على ذلك العلم، (Jackson, 2017)؛ إنه بعيد إلى حد كبير عن فهم الناس وإدراكهم وعن تلمس حاجياتهم وإشكالياتهم؛ بل إنه بعيد حتى عن تقديم معرفة رصينة تفسر لهم أسباب بعض ما يمرون به من أزمات واضطرابات، ومن الأدلة المهمة على ذلك السؤال الشهير الذي طرحته ملكة بريطانيا على الاقتصاديين عام 2009م، وفي أحد أهم المعامل الرئيسية لهذا الحقل؛ وهو كلية لندن للاقتصاد (LSE) العريقة³.

2- ما هي النقود؟

تُعرّف غالب الأدبيات الاقتصادية والفقهية النقود من خلال وظائفها الفنية المعروفة: "النقود هي ما تفعله النقود (money is what money does)؛ أي أنها وسيط للمبادلات، ووحدة للقياس، ووسيلة للدفع، ومخزن للقيمة أو مستودع للثروة. إلا أن بعض هذه الوظائف أهم وأبرز حضوراً من بعض؛ من ذلك

وسيط للتبادل (medium of exchange)، أو وسيلة للدفع (means of payment). إلا أن هذه الخصيصة أو تلك لا تتحقق إلا إذا أضيف لها القبول "العام"، على المستوى العالمي (الدولار)، وعلى المستوى الوطني (العملات المعروفة كالريال السعودي)، أو المحدود في نطاق جغرافي معين داخل الدولة (العملات المحلية) أو على مستوى الفضاء الافتراضي (virtual space) بين مجموعة أفراد أو شركات عبر الإنترنت (كالعملات المشفرة أو الافتراضية). ومن هذا المنطلق يمكن تقديم تعريفين، أحدهما متداول، والآخر جاء في سياق معالجة ظاهرة النقود المكملة (complementary currencies):

التعريف الأول وهو الشائع للنقود والذي يُعرفها على أنها "أي شيء يحظى بقبول عام كوسيلة للدفع لاقتناء البضائع، والخدمات، أو لسداد الديون"، (Mishkin, 2003: 9)، أو أنه "أي شيء يحظى بقبول عام كوسيط لتبادل السلع والخدمات بين الناس"، والآخر لبرنارد لبيتي (Bernard Lietaer) -الاقتصادي البلجيكي- المهتم بشكل كبير بموضوع النقود والبحث عن البديل المكمل للنقود السائدة: "النقود عبارة عن اتفاق بين أعضاء مجتمع معين لاستخدام شيء ما كوسيلة للدفع"، (Lietaer, 2002: 46). وقد برر لبيتي سبب اختياره لهذا التعريف بدل استخدام التعريف السائد، وتأكيدده على أهمية انتقاء الألفاظ التي استخدمها في التعريف والتي اعتبرها أساسية (essential) في تلك الصياغة، ومما ذكره في هذا الصدد (Ibid, 46-47):

1. إن النقود مؤسسة اجتماعية تستمد قوتها من اتفاق أعضاء مجتمع معين؛ بشكل رسمي أو غير رسمي، بالقوة والاختيار، أو عن طريق الإكراه⁴، وبوعي أو غير وعي [الكثير من الناس اليوم لا يدركون حقيقة النقود التي يتعاملون بها].

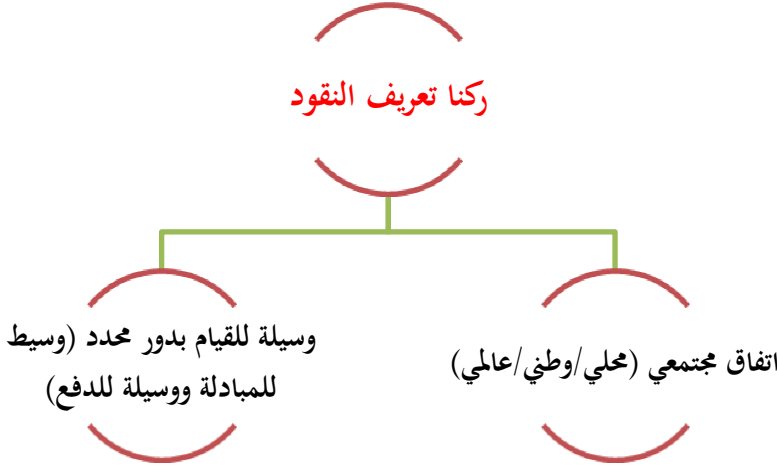
2. النقود كعقد اتفاقي لا تصلح إلا في إطار مجتمع محدد؛ عالمي، ووطني، ومحلي على مستوى جغرافي داخل الدول أو على الواقع الافتراضي على الإنترنت. كما أن البعد الزمني مهم لأن بعض النقود -كالسجائر التي استخدمت من قبل الجنود في خطوط الدفاع الأولى في الحرب العالمية الثانية- كانت تستخدم كوسيط للتبادل بين هؤلاء الجنود⁵، ولفترة محدودة.

3. استخدام كلمة "وسيلة للدفع (means of payment)" عوضاً عن "وسيط للمبادلات (medium of exchange)" من أجل إدخال جميع المعاملات التي تتطلب الدفع ليس في السوق لوحده؛ أي لأغراض البيع والتجارة والشراء مستبعدة أية تعاملات مجتمعية؛ قائمة على العرف وليس "السوق" كما هو شائع في الثقافة الغربية -كما يقول الكاتب- التي جعلت آلية السوق هي الحاكم والموجه لتعاملات الناس.

بعد التأمل وجدت أن هذا التعريف له وجه إذا ربطنا ذلك بما هو سائد من تطبيقات للنقود بأصنافها المختلفة -كما سيمر معنا في الفقرة القادمة- أو إذا ربطنا ذلك بمقولات بعض علمائنا التي جعلت المصدر الرئيس لإطلاق لفظة النقود على شيء ما إلى العرف -ما لم يكن ذلك الشيء محرماً بطبيعة الحال أو قد يترتب على استخدامه مفساد، كما حصل مع الفاروق حين همّ باتخاذ النقود من جلود

البعير، فقبول بتحفظ "إذاً لا بعير" فأمسك، (البلاذري^{6(1988:456)}؛ أي أن هذا الإجراء قد يقضي على هذا النوع من الثروة الحيوانية. ومن ذلك مقولة ابن تيمية الشهيرة "وأما الدرهم والدينار فما يعرف له حد طبعي، ولا شرعي، بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح، وذلك لأنه في الأصل لا يتعلق المقصود به، بل الغرض أن يكون معياراً لما يتعاملون به، والدراهم والدنانير لا تقصد لنفسها، بل هي وسيلة إلى التعامل بها، ولهذا كانت أثماننا بخلاف سائر الأموال، فإن المقصود بها الانتفاع بها بنفسها ... والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها يحصل بها المقصود كيفما كانت ..."، (ابن تيمية، 1416هـ، ج 20: 251-252)؛ أي ما تعارف عليه الناس واصطلحوا عليه عُد نقداً وإن كان على مستوى جماعة محدودة من الناس، ولهذا عرفت هيئة كبار العلماء النقد على أنه "كل شيء يلقي قبولاً عاماً كوسيط للتبادل مهما كان ذلك الشيء، وعلى أي حال كان"، (أبحاث هيئة كبار العلماء. 1425هـ: 56). وهكذا نخلص إلى أن تعريف النقود يقوم على ركنين أساسيين وهما:

شكل (1) ركننا تعريف النقود الأساسيين



المصدر: من إعداد الباحث

الركن الأول -وهو الأهم- يتمثل في اتفاق داخل مجتمع محلي واقعي أو افتراضي (النقود المحلية والنقود المشفرة)، أو وطني (العملات الورقية التي تصدرها الدول)، أو عالمي (الدولار الذي استمد هذه الصفة من اتفاقية بريتن وودز كما هو معروف)؛ أي أن النقود مؤسسة اجتماعية والمجتمع هو المصدر الرئيس الذي تستمد منه مادة ما الثقة في اختيارها لتكون نقداً، وأضيف إليه عامل الإلزام من قبل الدولة أو الدول، ليقوم ذلك الشيء بدور محدد وهو وسيط للتبادل ووسيلة للدفع (هذان أهم خصيصتان فنيتان)؛ ويلحق بهما باقي الوظائف الفنية التي ذكرناها في بداية الفقرة والتي قد تتوافر في أنواع ولا تتوافر في أخرى. وهذا يعني أن النقد وسيلة يُتوصل به لغيره، ولا يُقصد لذاته، إلا عندما فرض له "ثمن" وهو الفائدة كما عرّفها بعض الاقتصاديين كميشكن (Mishkin, 2003: 4)⁷، وجيمس كاتون (Caton,)

(2018)⁸، وديفيد رانسون (David Ranson)⁹؛ وهذا الثمن غير المرتبط بالنشاط الحقيقي حال تحول النقد إلى رأس مالٍ مُشارك في عمليات البيع والاستثمار أو الإنتاج، يجعل هذا الركن يتعرض للاختلال والاضطراب بشكل كبير على الدوام، مما يولد معه أبعاداً وآثاراً بالغة كما تشهد بذلك العديد من الدراسات العلمية الموثقة¹⁰.

3- النقود أنواع وأشكال والمقايضة لا تزال موجودة (لم تنقرض بعد).

توجد أشكال وأنواع متعددة من النقود في المجتمعات المعاصرة، ومن ثم ينبغي أن تخضع هذه الأنواع للدراسة المستفيضة والتمحيص من أجل فحص حقيقتها، وأبعادها وحجم تأثيرها. ومما يمكن أن نشير إليه بشكل موجز ومختصر ما يلي:

أ- **النقود الورقية (fiat money)**. والتي ارتبط بروزها بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية¹¹ باتفاقية بريتن وودز المشهورة والتي ربطت النظام النقدي العالمي بالدولار الذي كان قابلاً للتحويل إلى ذهب إلى أغسطس عام 1971م (تاريخ نهاية هذه الاتفاقية في شقها النقدي) عندما أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون أن الدولار غير قابل للتحويل إلى الذهب. ومن هنا لم يعد لهذه العملات أي ارتباط بالمعدن الأصفر كوسيلة لتحديد مقدار ما يطبع من كمية لهذه الأوراق، ولا بأي أصل آخر (McLeay, et al., 2014b: 8). لقد أصبحت النقود "رمزاً عارياً وليس مربوطاً بأي أصل من الأصول"، (كرتزمن، 2012م: 4).

ب- **النقود الائتمانية (credit money)**. وهي النقود التي تُؤلِّدها أو تُخلِّقها المصارف التجارية، وهي الموضوع الرئيس للبحث.

ت- **النقود الإلكترونية (e-money)**. وهي سائدة منذ زمن، وتعرف على أنها "قيمة معينة من النقود مخزنة عبر وسائط قائمة على التقنية -كالبطاقات والهاتف النقال أو الإنترنت- بغرض الاستخدام كوسيلة للدفع للحصول على السلع والخدمات من غير استخدام للنقود الورقية الرسمية"، (EC, n. d.; 55: 1; Mishkin, 2003; Weber, 2015: 1)؛ أو هي ببساطة شديدة "البديل عن استخدام النقد السائل"، (Firpo, 2009). وبهذا يكون هذا النوع من النقود مرتبطاً بالنقود الرسمية القائمة، وليس مستقلاً عنها؛ الهدف الرئيس منها تقليل استخدام النقد السائل الذي قد يكون صعب الحمل بسبب ما قد يتعرض حامله من مخاطر السرقة، وتكاليف الحمل إذا كان بكميات كبيرة. وبالتدقيق في العديد من الكتابات التي تناولت موضوع النقود المشفرة يجد الخلط بين النوعين؛ وهما أمران متغايران، وإن اشتركا في بعض الأمور مثل اعتمادهما على التقنية بشكل رئيس.

ث- **العملات المكملية (complementary currencies) أو الاجتماعية (social currencies) أو المحلية (local currencies)**. وهذا النوع من العملات قديم الاستخدام؛ يعود تاريخ أول استخدام له في الوقت الراهن إلى ثلاثينيات القرن الماضي والتي كان أحد الداعين لتطبيقها كمخرج من مخلفات وآثار أزمة الكساد الكبير الاقتصادي الأمريكي إرفينغ فيشر (Irving Fisher) فيما عُرف بالنقود المدموغة (Stamp

(Scrip) والتي أُلّف بشأنها كتيباً حمل هذا الاسم عام 1933م (Fisher, 1933)؛ وقد كان فيشر متأثراً في هذا بفكر رجل الأعمال الاقتصادي الألماني سيلفيو جيزل (Silvio Gesell)، الذي طرح الفكرة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وقد شهدت فكرة النقود المدموغة تطبيقات ناجحة لها في كل من ألمانيا والنمسا في تلك الفترة الحرجة التي كانت تمر بها اقتصادات أوروبا وأمريكا (Fisher, 1933). إلا أن وتيرة نموه لم تشهد تطوراً كبيراً لعدد من العوامل -ليس هنا مجال التفصيل فيها- إلا أنها تلقت دفعة قوية في أعقاب الأزمة المالية الأمريكية 2007-2008م. ويصل عددها إلى أكثر من ستة آلاف نوع حسب بعض المصادر (Sobiecki, 2016)؛ وهي أشكال وأنواع صُممت لخدمة أغراض إما اجتماعية أو اقتصادية أو مالية (Blanc, 2011). من أشكال هذه النقود إتمام العمليات عبر المقايضة وعبر نقود بأشكال متنوعة في إطار نظم التبادل التجاري المحلية ((Local Exchange Trading Systems (LETS) التي بدأت في كندا في بداية ثمانينات القرن الماضي وانتشرت في غيرها فيما بعد (Thorne, 1996). مما يعني أنها تحقق فوائد وليست كلها مثالب كما تعرض الكتب التدريسية والمتخصصة في هذا المجال. نقطة القوة الرئيسية في هذه النظم هي أن المتعاملين يعرفون بعضهم جيداً -على عكس المجموعات على المستوى الافتراضي (community at the cyber level) - مما يعزز عامل الثقة والأمان، وأن الهدف واضح مما يعزز التعاون لأن الجميع رابح (win-win) بنجاح التجربة، مما يجعل الأعضاء المشاركين في هذا النوع من الأنظمة النقدية يبدلون ما في وسعهم لكي تستمر التجربة، كما أن هذه النظم تقلل تكلفة الحصول على التمويل بتجاوز مؤسسات الوساطة المالية القائمة.

ج- العملات الرقمية (digital) أو الافتراضية (virtual) أو المشفرة (crypto from cryptography) وهي التي نالت زخماً كبيراً من التداول في الآونة الأخيرة. وهذا النوع من "العملات" لا يوجد له ماهية مادية (physical presence)، ولا هو مرتبط بسلطة مركزية، ولا مؤسسة مالية من المؤسسات المعروفة؛ حيث إنه يقوم على الرياضيات وعلم التشفير (cryptography)، (Homeland security, 2014: xii)، وعلى تقنية الحزم المترابطة (blockchain) التي تسمح بالتسجيل للعمليات بشكل دقيق قابل للمراقبة، والتدقيق من قبل الأعضاء المرتبطين فيما بينهم بواسطة عملة من العملات المتداولة كالبيتكوين (Bitcoin) أو الإيثريوم (Ethereum). وقد عرف المصرف المركزي الأوروبي -على سبيل المثال- العملة الافتراضية على أنها "نوع من العملات الرقمية الذي لا يخضع للرقابة والإشراف -من جهة رسمية-، وإنما يتم إصدارها، ومراقبتها واستخدامها من قبل مجموعة من الأعضاء في الواقع الافتراضي"، (ECB, 2012: 5). وهذا النوع من العملات والتقنية التي يقوم عليها ما يزال يكتنفها الكثير من الغموض والتعقيد، والمخاطر التي يجعل من تطورات قيمها إلى قربها من "الفقاعات" التي قد تُذهب أموال غير المحترفين من صغار المستثمرين بالكلية. ولهذا فإنها تحتاج إلى مزيد أبحاث وتأمل في ماهيتها، وحقيقتها وأبعادها وآثارها قبل التسرع في إصدار الحكم بشأنها.

وهكذا نخلص من العرض السريع السابق إلى أن النقود أشكال وأنواع، وأن بعضها واضح المعالم ومعروف، وأن بعضها الآخر لا يزال مجهولاً حتى لدى أهل الاختصاص من الاقتصاديين والماليين مما يشير إلى أن مسألة النقود -وإن بدت بسيطة من خلال تعاملنا بها ومن خلال ما يُدرس في الكتب السائدة- إلا أنه عند الاطلاع يظهر أن الأمر غير ذلك، وأن جوانب كثيرة تتعلق بهذه "المؤسسة الاجتماعية من حيث الأصل والمنشأ" تحتاج إلى مزيد دراسة وتمحيص.

4- المصارف أكبر من مجرد وسيط مالي: حقيقة ذلك وبعض أبعاده وأثاره.

تُعرّف غالب الكتب التدريسية والعلمية في مجال النقود والتمويل المصارف التجارية على أنها "مؤسسات وساطة مالية تقوم بتعبئة الموارد المالية (المدخرات) من فئة معينة من المتعاملين الاقتصاديين؛ أصحاب الفوائض لتقوم بتقديمها إلى فئة أخرى وهم وحدات العجز (الاحتياج المالي) على أساس القرض بفائدة و/أو التمويل بعائد"، (Mishkin, 2003: 37). هذا التعريف ينبني على تقرير حقيقتين أو فرضيتين وهما:

1. أن المصارف مجرد وسيط (middleman) يقوم بجمع الأموال من فئة وتقديمها لأخرى.
2. أن الأموال التي تتجمع تُوجه للأنشطة الاقتصادية المختلفة على أساس "الكفاءة"، و"الجدارة" بما يعود بالنفع على المجتمع؛ ومن ذلك تمويل الأفكار والمشاريع الجديدة والطموحة، والتي يمكن أن تولد قيمة مضافة عالية؛ أو بتعبير ميشكن توجيه الموارد المالية إلى المتمولين من أصحاب "الفرص الاستثمارية المنتجة"، (Ibid: 211).

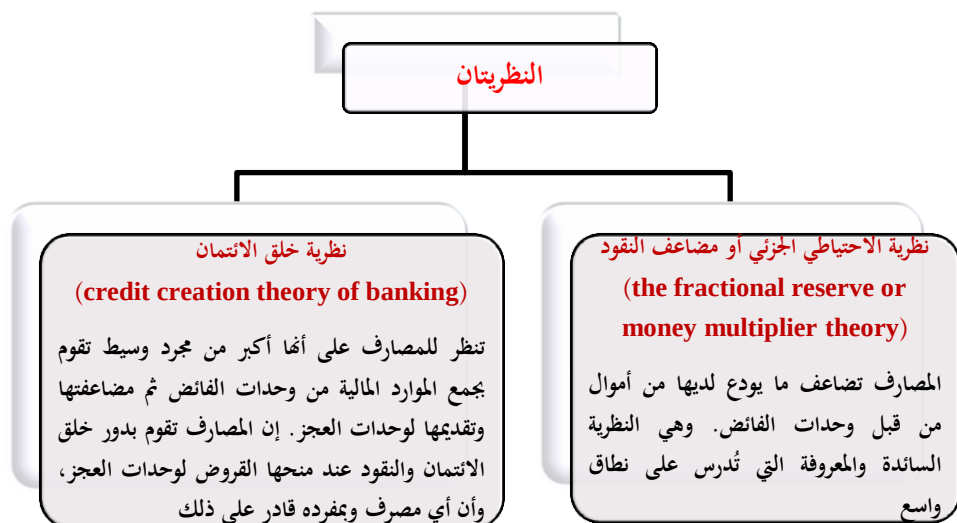
فهل الوصف السابق يعبر عن حقيقة الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات؟ أم أن الواقع غير ذلك؟ تشير الأدبيات الاقتصادية والوثائق والدراسات الصادرة عن هيئات الإشراف والرقابة إلى بعد آخر لهذه المؤسسات لا يعكس حقيقته التعريف السابق؛ إنها تتلقى الودائع من المتعاملين الاقتصاديين لتقوم بمضاعفتها عبر آلية خلق النقود (money creation)، مما يجعل تلك السلطات تخضعها لرقابة "أشد" وأكثر التصاقاً من غيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية (non-banks financial intermediaries)، وذلك بسبب ما لهنّ الدورين؛ تلقي الودائع من جهة، وخلق النقود من جهة أخرى من أثر على نظام المدفوعات (payment system) وعلى ازدهار الاقتصاد واستقراره. لكن هل هي فعلاً مجرد مُضاعف لما يودع لديها من فوائض مالية؟ أم أنها تمارس دوراً أكبر من ذلك؟

إنها تمارس دوراً أكبر متمثلاً في المساهمة بشكل كبير في شكل "النقود" التي نستخدمها في معاملتنا المختلفة عبر آلية "الخلق أو التوليد للنقود". فكيف تتم هذه العملية؟ وهل بإمكان مصرف بمفرده أن يقوم بذلك؟ أم أن الأمر مرتبط بالجهاز المصرفي ككل؟ هذه قضية محورية يجب التعرض لها بشيء من التفصيل لأنها من المسائل التي لم تنل حظها من التحليل في الأدبيات الاقتصادية التي كتبت باللغة العربية. الطرح السائد في الأدبيات المالية والاقتصادية -تقليدية وإسلامية- لشرح هذه المسألة هو مضاعف الائتمان (money multiplier). هذا المضاعف يرتبط بعلاقة عكسية -كما هو معلوم- بالاحتياطي الإلزامي (statutory

(reserve) الذي يحدد مستواه المصرف المركزي على الودائع تحت الطلب لدى المصارف التجارية؛ فكلما ارتفعت نسبة هذا الاحتياطي قلت قدرة الجهاز المصرفي على خلق النقود، والعكس صحيح. ولهذا جاءت بعض مقترحات الإصلاح -كمقترح اقتصاديو جامعة شيكاغو- والذي ساندتهم فيه عدد من الاقتصاديين كإرفينغ فيشر (Irving Fisher) عام 1936م في كتابه الذي جاء بعنوان نسبة احتياطي 100% (Money and the public debt)، وقد كان فيشر واضحاً في مسوغات المطالبة ومنذ الوهلة الأولى في مناقشته؛ حيث أشار إلى أن الحدوث المتكرر للأزمات من أهم المبررات لهذا المطلب (Fisher, [1936] 2009: 8).

وفي أعقاب الأزمة المالية (2007-2008م) سلطت العديد من الدراسات (Werner; 2014a, 2014b, 2015;) (Jacab and Kumhof, 2015) الضوء على هذه المسألة فأبانت أن المصارف أكبر من مجرد وسيط مالي يقوم بتدوير ما يودع لديها من أموال بين وحدات العجز ووحدات الفائض، ولا مجرد مضاعف لما يودع لديها من أموال؛ إنها تقوم بإيجاد نقود جديدة ليست مشتقة من القاعدة النقدية، ولا مرتبطة بها؛ نقود من العدم-إذا جاز لنا ذلك- أو من محض الهواء (out of thin air)¹². تميّط هذه الأدبيات اللثام عن وجود نظرية أخرى وهي الأدق -كما تدعي-، والأغرب في الأمر أن هذه النظرية ليست بالجديدة؛ يرجع تاريخها إلى عام 1939م (Jakab and Kumhof, 2015: 6) على أقل تقدير، أو ربما أكثر من ذلك (Werner, 2014a: 2). وأنها تمثل وجهة نظر مصارف مركزية عالمية لها وزنها (بلوافي، 2017م: 284). وهكذا يمكن الخلوّص إلى أن عملية توليد المصارف للنقود يمكن تفسيرها من خلال نظريتين كما هو موضح في الشكل (2).

شكل (2) نظريتا شرح توليد المصارف للنقود



المصدر: Werner, 2015: 361، بتصرف

النظرية الأولى؛ وهي الأكثر تداولاً وشيوعاً في الكتب التدريسية والتثقيفية العامة لشرح ما يعرف في الأدبيات المالية والنقدية بمضاعف النقود، ويمكن نعتها بالنظرية الخارجية (the exogenous theory)؛ لأن

حجم الكتلة النقدية يتحدد خارجياً من قبل المصرف المركزي. وفق هذه النظرية يرتبط مضاعف النقود عكسياً بنسبة الاحتياط الإلزامي الذي تفرضه المصارف المركزية على الودائع تحت الطلب لدى المصارف التجارية.

أما النظرية الثانية والتي تنعت بالنظرية الداخلية (the endogenous theory)¹³؛ وهي التي أبان عنها مصرف إنجلترا في دراستيه عام 2014م. وفق هذه الطريقة فإن المصارف لا تنتظر الإيداعات حتى تقوم بالإقراض ومنح الائتمان، وإنما تقوم -في ظل الظروف الاقتصادية العادية- بمنح الائتمان الذي يتحول إلى وديعة، ولا يكون المصرف قد اقتطع جزءاً معتبراً من تلك الوديعة (الائتمان) لمقابلة الاحتياط الإلزامي¹⁴، ومن ثم تكون قدرة المصارف على خلق النقود أكبر من طريقة مضاعف الائتمان أو النظرية الخارجية السابقة الذكر. بناءً على ما سبق يمكن تلخيص الفروق الرئيسية بين النظريتين في الجدول التالي:

الجدول (1) – الفروق الأساسية بين نظرية مضاعف النقود ونظرية مضاعف الائتمان

العنصر	نظرية مضاعف النقود	نظرية مضاعف الائتمان
بداية العملية	إيداع من الزبائن (وحدات الفائض المالي): الودائع هي التي تصنع القروض؛ (الودائع المشتقة). دور المصرف الواسطة ومضاعفة ما تودعه وحدات الفائض	منح ائتمان (وحدات العجز/الاحتياج المالي لأي سبب من الأسباب): الائتمان هو الذي يصنع الودائع (الودائع المشتقة). المصرف في هذه الحالة أكبر من مجرد وسيط، ومولد للنقود من خلال ما يتجمع عنده من إيداعات.
الاحتياطي	يحدد مسبقاً من قبل السلطات النقدية ليتم على إثره اقتطاع مقدار الاحتياط مقابل أي إيداع لدى المصرف (المصارف). وهذا يعني استجابة مؤسسات قبول الودائع لهذا الإجراء والعمل به.	يحدد لاحقاً، بناءً على ما تمنحه المصارف من ائتمان؛ تستجيب سلطات الإشراف لذلك بالتعاون مع المصارف حتى لا يختل النظام بسبب مخاطر التهافت أو السحوبات (السيولة)
حجم الائتمان المولد في الاقتصاد	$L = D - R$	$L = D$
العلاقة بالقاعدة النقدية (النقود الرسمية التي تضخها سلطات الإشراف في الاقتصاد)، والقدرة على ضبط حجم النقود المولدة	مُضاعفة لها ومرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً. لا يمكن لحجم الكتلة النقدية أن يخرج عن السيطرة لارتباطه الوثيق بالقاعدة النقدية	لا علاقة لها بها، تضاعف وتولد تلقائي بسبب أن المبالغ تسجل بشكل رقمي (digital)، يمكن التوسع بشكل كبير في حجم الكتلة النقدية (لأن المصرف المركزي لا يحدد مقدار ذلك مسبقاً في الظروف العادية –كما تقرر دراسة مصرف إنجلترا (1: Mcleay et al., 2014a)، بالنسبة للدول ذات النظم المالية المتطورة (deepening financial systems)
من يملك القدرة على ذلك؟	الجهاز المصرفي وليس أحاده	أحاد الجهاز المصرفي: أي أن كل مصرف قادر على القيام بذلك بمفرده

المصدر: بلوافي، 2017م: 276.

وأخيراً يسجل مصرف إنجلترا في وثيقة له نشرها عام 2014م أن الطريقة الثانية هي التي تعبر عن واقع عمل المصارف في الدول المتقدمة، وأن طريقة مضاعف النقود التي تعرضها الكتب الدراسية خاطئة لأنها لا تعكس الواقع العملي للنظام المصرفي (McLeay et al., 2014a: 1-2) في ظل التطورات التقنية التي تجعل من النقود مجرد أرقام تظهر (money creation)، وتختفي (money destruction) في النظام عبر حواسيبه ونظمه المعلوماتية المرتبطة ببعضها بشكل كبير، وتسجل بشكل محاسبي يعكس هذا الواقع بالنسبة لعمليات المصارف مع بعضها، ولعملياتها مع زبائنها من خلال نظام المقاصة على مستوى المصارف المركزية. فيقول بشأن عملية الخلق للنقود ما نصه:

"عندما يقوم المصرف بمنح قرض؛ لشخص يريد شراء منزل -على سبيل المثال- فإنه لا يقوم بمنحه آلاف الجنيهات الإسترلينية التي [جمعها من المدخرين]، وإنما يقوم بتسجيل ما يقابل مبلغ القرض في حسابه كوديعة [ليكون الشخص مديناً، والمصرف دائناً]. في هذه اللحظة -كما تقول الوثيقة- يكون المصرف قد قام بتوليد أو خلق نقود جديدة"، (McLeay et al., 2014a: 3).

وعلى عكس عملية الإقراض فإن عملية السداد تمثل الشق الآخر للعملية وهو "تدمير" (destruction of money) أو اختفاء هذا النوع الجديد من النقود¹⁵، (Ibid, pp. 3-4).

إذن بأسلوب منح القروض من المصارف التجارية للمتعاملين الاقتصاديين في القطاع الحقيقي (real sector) تُؤَلد نقود جديدة في الاقتصاد، وبطريقة سداد تلك القروض من الممولين تختفي تلك النقود؛ أي أن النقود؛ وهي التي تشكل الغالبية العظمى في العرض النقدي (money supply) -97% كما في حالة بريطانيا، (Ibid, p.2) عبارة عن ديون ومستحقات (IOUs) تحتكر أمر القيام بها و"الاستيلاء" على "ريعها" المصارف التجارية وبإشراف و"مباركة" من المصارف المركزية وهيئات الرقابة والإشراف، لأن القوانين السائدة أرادت أن يكون الوضع بهذا الشكل¹⁶.

ما شرحته الوثيقة عن طبيعة الدور الذي تقوم به المصارف التجارية أمر جيد، إلا أنها لم تتوقف عند تساؤلات ذات أهمية بالغة: لماذا وصلنا إلى هذا الوضع الذي عليه نظامنا النقدي والمالي؟ وكيف وصلنا إلى هذا المستوى من الدور البالغ الذي تقوم به المصارف في "مؤسسة اجتماعية النشأة والتكوين"؟ ولماذا يُسمح لهذا النوع من المؤسسات القيام بهذا الدور دون غيرها؟ ومن سمح به وعلى أي أساس؟ وهل الوضع الذي عليه طبيعة النقود في اقتصاداتنا هو الخيار الأفضل والأمثل؟ أو هو "القَدَر" المحتوم الذي لا محيد عنه؟ وهل

دُرست البدائل المختلفة "لتوليد" النقود ثم خلصت الدراسات والأبحاث إلى أن ما عليه الحال هو الأفضل؟ وما أبعاد وآثار هذا الوضع: الاقتصادية والاجتماعية؟ وهل الوضع القائم "أخلاقي"؟ وإذا لم يكن كذلك، فكيف السبيل إلى الفكك عنه والخلاص منه؟ هذه جملة من التساؤلات التي يجب أن تنال حظها من الدراسة والتمحيص -بكل موضوعية وشفافية، وبلغة بعيدة عن التعقيد حتى يسهل على الناس إدراك حقيقة هذا الوضع الذي آلت إليه عمل النظم النقدية والمالية المعاصرة.

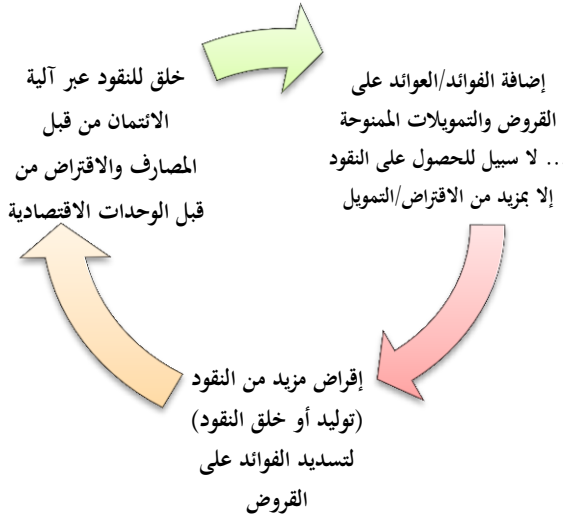
إن الذي قامت بشرحه وثيقة بنك إنجلترا يشاطرها الرأي فيه غيرها من شخصيات ومؤسسات على صلة وثيقة بعمل النظم المالية المعاصرة؛ كالرئيس السابق لهيئة الإشراف المالي (FSA) في بريطانيا (Turner, 2016: 6)، والاقتصاديان (Kumhof and Jakab, 2016: 51) من صندوق النقد¹⁷.

وقد قام الاقتصادي ريتشارد فرنر (Richard Werner) في دراستين تجريبيتين له (Werner, 2014a, 2015)¹⁸ يزعم أنهما الأولى من نوعهما في الأدبيات المالية والاقتصادية لفحص أي النظريتين أصح وأدق، فأظهرت النتائج أن نظرية مضاعف الائتمان (credit creation theory) هي الأصح لأنها تصف عمل المصارف على أرض الواقع كما هو، وليس كما "يُتصور أن يكون". ولا شك -كما يعترف الباحث نفسه- في محدودية نتائج الدراسات التي قام بها مما يتطلب المزيد في هذا الباب وعلى مستوى اقتصادات بدرجات متفاوتة من التقدم المالي والاقتصادي. إلا أنه وعلى الرغم من هذه المحدودية فإن ما صدر من جهات الإشراف المالي في الدول المتقدمة يعزز تلك النتائج في هذه الدول على أقل تقدير. ومن جهة أخرى فإن "التمسكين" بنظرية مضاعف الائتمان مطالبون بتقديم دراسات ميدانية كذلك لإثبات العلاقة العكسية بين هذا المضاعف، ونسبة الاحتياطي الإلزامي كمفسر مقنع للعمل الذي تقوم به المصارف في توليدها للنقود لأن الفصل في مثل هذه المسائل في نهاية المطاف للحجة والبرهان المستند إلى فحص الممارسة في الميدان، لا على تردد ما هو سائد وإن مضى عليه أزمان.

بناءً على ما سبق من عرض يحسن إعادة النظر في تعريف المصارف التجارية السائد إلى التعريف الآتي "المصارف التجارية مؤسسات مالية لقبول الودائع وخلق النقود و الائتمان (Commercial banks are deposit taking and, money and credit creating financial

(institutions)¹⁹، وهذا الذي أقترحه ولم أطلع عليه في أي مصدر من المصادر وهو الأدق والأجدر -حسب تقديري- أن يكون واضحاً منذ الوهلة الأولى بالنسبة للدارسين في الجامعات، ولعمامة الناس أن هذه أهم "وأخطر" وظيفتين تقوم بهما المصارف التجارية؛ لأنهما يؤثران بشكل كبير في الاستقرار الاقتصادي والمالي للبلد. وأياً ما كانت النظرية فإن غالبية العرض النقدي (money supply)؛ أي النقد بمعناه الموسع (broad money) في الاقتصاد عبارة عن تسهيلات ائتمانية كما هو موضح في الأمثلة المثبتة في الملحق الثاني (2) مولدة معها مديونيات مقابلة لها مُحَمَلة بفوائد (حال المصارف التقليدية)، أو أرباحاً وعوائد (حال المصارف الإسلامية)، والتي تُدخل غالبية الوحدات الاقتصادية في دوامة مستمرة من الديون لسداد الفوائد والعوائد على التمويلات الممنوحة؛ كما يلخص ذلك الشكل (3).

شكل (3) – طبيعة وطريقة تشكل العرض النقدي المؤلّد في الاقتصادات المعاصرة



المصدر: بلوافي، 2017م: 278.

ومما هو جدير بلفت الأنظار إليه أن مضاعف النقود أو الائتمان يُدرس دون التعرض لأبعاده وآثاره؛ وكأنه أمر خالٍ من أية مثالب، وبعيد عن أية "شبهة". والأبعاد والآثار متعددة وبالغة تحتاج إلى دراسة وتشريح مستقل ومستفيض إلا أننا نشير -وعلى عجل- إلى ما يلي:

أ- عدم العدالة في الاستفادة من عوائد هذا التوليد؛ مما يؤدي إلى تركيز الثروة باستفادة القلة كالمؤسسات المالية وملاكها ومسيرها بشكل رئيس من هذا الوضع. يقول الجارحي (1981م: 37) في هذا الصدد: "من ناحية العدالة نجد أن نظام الاحتياطي الجزئي يعطي في الواقع للمصارف التجارية حق إصدار النقود في شكل ودائع مشتقة وإقراضها للناس بسعر ربوي، على حين أن النقود في حد ذاتها مؤسسة اجتماعية يشترك جميع الأفراد في إنشائها عن طريق القبول العام لها. ولذلك ففي إعطاء المصارف التجارية حق بيعها جور واضح".

ب- الارتباط التلقائي بين النقود المولدة وبين المديونية (indebtedness)، كما سبق إيضاحه في الشكل (3). وهو ما قد يفسر -إلى حد كبير- استفحال ظاهرة المديونية، وشمولها للأفراد والدول والشركات، مما حدا بأحد الاقتصاديين (Rowbotham, 1998: 1) إلى التساؤل: إذا كانت جميع دول العالم مدينة، فمن يملك ماذا، وضد من؟²⁰

ت- تفاوت مستويات الثراء (wealth inequality) وتركز الثروات (wealth concentration)، (انظر على سبيل المثال الدراسات التالية: Zeddies, 2010; Kumhof and Rancière, 2010; Kennedy, 1995: 9-10). (2018).

ث- بعض الآثار الاقتصادية الأخرى: الأثر السلبي في حدوث الأزمات المالية وعدم الاستقرار المالي، والتضخم؛ حيث إن النقود تولد كديون يدفع مستخدموها عليها فائدة (interest) أو "عائداً" فإن هذه الآلية جعلت الفائدة و"العائد" يتغلغل في أثمان جميع السلع والخدمات التي يدفعها الناس (Kennedy, 1995: 8-9)؛ ومن العجيب في هذا الشأن أن ما يُدرّس في كليات الاقتصاد والأعمال، وما هو مبثوث في الكتب لا يشير إلى علاقة الفائدة بالتضخم (بلوافي، 2012م: 17-21)، لأن هذا سيجعل الاقتصاديين يقعون في حرج شديد لأن الفائدة تستخدم كأداة في السياسة النقدية لمحاربة هذه الظاهرة! ومن الآثار أيضاً تغذية ظاهرة الاستهلاك المفرط (consumerism) وعدم التشجيع على الادخار لأن "الائتمان" متاح وبأسعار مغرية أثناء فترة الرخاء والازدهار مما يوقع المتعاملين الاقتصادية في مشكلة "الإدمان" في التعامل بالديون (debt addiction). هذه مجرد رؤوس أقلام لمواضيع تحتاج إلى دراسات مستفيضة تربط بين هذه الظواهر البالغة من جهة، وبين مسألة "خلق النقود" من قبل المصارف التجارية الخاصة من جهة أخرى.

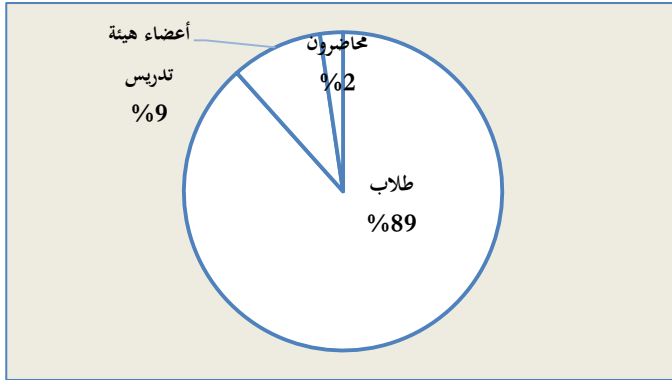
5- هل الناس مدركة لطبيعة عمل المصارف وحقيقة وأثر النقود التي يتعاملون بها؟

يُظهِرُ أن الأمر ليس كذلك. ففي عام 2017م قامت حركة النقود الإيجابية (positive money) عبر مؤسسة (Dods Research) البحثية باستطلاع آراء أعضاء البرلمان في بريطانيا، وكانت النتيجة أن 70% من الأعضاء الذين تم استطلاع رأيهم قالوا بأن الحكومة ممثلة في المصرف المركزي هي الجهة الرئيسة المسؤولة عن إصدار وتوليد النقود في الاقتصاد، والملفت للانتباه أن هذه النسبة لم تتغير إلا قليلاً عما كان عليه

الرأي في استطلاع مماثل قامت به الجهة نفسها عام 2014م؛ حيث بلغت النسبة 71% (Dods Research, 2017: 5)²¹، وذلك على الرغم من صدور وثيقة من بنك إنجلترا (المصرف المركزي البريطاني) قبل ثلاث سنوات عن تاريخ الاستطلاع الأخير والتي أوضح فيها المصرف بجلاء طبيعة النقود الائتمانية ومصدرها وحجمها؛ تشكل 97% من حجم العرض النقدي. وهناك العديد من الدراسات التي تكشف عن هذا الوضع حتى في أوساط الأكاديميين والمتخصصين، الذين لم يريدوا الفِكَاكَ عن نظرية مضاعف النقود، أو المضاعف المزعوم (the so-called 'money multiplier' approach) كما جاء في وثيقة مصرف إنجلترا (McCleay et. al., 2014a: 2) - والتعامل مع المصارف على أنها مجرد وسيط مالي (Clavero, 2017: 3). انطلاقاً من هذا الواقع وفي ضوء ما لمسّه الباحث من عدم إدراك الكثير من المتخصصين والمتعلمين -ناهيك عن غيرهم من الفئات الأخرى في المجتمع- لطبيعة النقود التي يتعامل الناس بها، جاءت الدراسة لتُسهم في تجلية حقيقة هذا الدور وزيادة الوعي به. وقد كانت نقطة البداية للمشروع بالمتخصصين والمتعلمين الجامعيين وفي كليات ذات صلة وثيقة بموضوع الدراسة، حيث قام الباحث بإعداد استبانة بسيطة (مثبتة في الملحق الأول (1)) وُزعت على بعض الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في كل من كلية الاقتصاد والإدارة ومعهد الاقتصاد الإسلامي، وفي فترة وجيزة. فكان مُجمل ما تلقاه الباحث من ردود قابلة للتحليل ستة وثمانين (86) رداً، وكانت الخصائص العامة لتلك العينة ونتائج إجاباتها كما يلي:

أولاً – بالنسبة لوظيفة الذين أجابوا على تساؤلات الاستبانة، كانت متنوعة إلى حد ما، إلا أن الغالبية العظمى كانت من الطلاب كما هو موضح في الشكل (4).

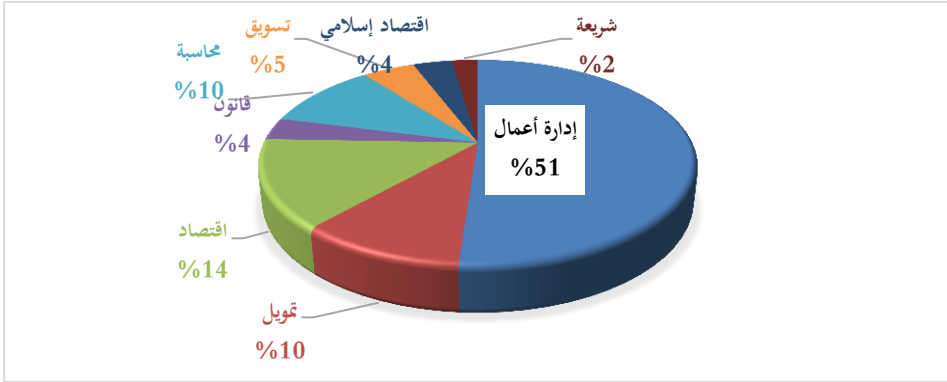
شكل (4) توزيع أفراد العينة في الاستبانة حسب وظيفتهم العلمية والتعليمية



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على إجابات الاستبانة

وفيما يتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب التخصصات العلمية والتعليمية كانت النتائج كما هو مثبت في الشكل (5).

شكل (5) توزيع أفراد العينة حسب التخصصات العلمية



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على إجابات الاستبانة

وهكذا يُلاحظ من الشكلين (4) و (5) أن غالبية أفراد العينة كانوا من الطلاب، وأن التخصص الأكبر هو إدارة الأعمال، وقد يكون مرّد ذلك إلى أن الاستبانة وُزعت من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس²² على طلابهم في فترة كان جُلُّ المداومين فيها طلاب هذا التخصص. وقد يكون السبب في أن هذا التخصص لاقى إقبالا أكبر من غيره في كلية الاقتصاد والإدارة بسبب الحصول على الاعتماد الأكاديمي لبرامجه. ومن جهة أخرى فإن تخصص الاقتصاد يشهد عدم إقبال لافت للنظر في السنوات القريبة الماضية ليس على مستوى المملكة فحسب، بل على المستوى العالمي، وهذه ظاهرة تحتاج إلى الوقوف إزاءها؛ خاصة من أهل الاقتصاد للوقوف على أسبابها ودواعيها وآثارها على مستقبل هذا التخصص.

إن الخصائص العامة الأنفة الذكر لأفراد العينة تُفسّر إلى حد كبير النتائج التي سيتم التعرض لها في النقاط التالية من هذه الفقرة، وذلك لأن تخصص إدارة الأعمال لا يولي أهمية كبرى للموضوع الذي تتناوله الدراسة، وهذا ليس بالأمر المستغرب، لأن كليات الأعمال أصبحت تركز على مسائل قد "لا تهم" المجتمع بشكل كبير بقدر ما تهم أرباب الأعمال والسوق²³.

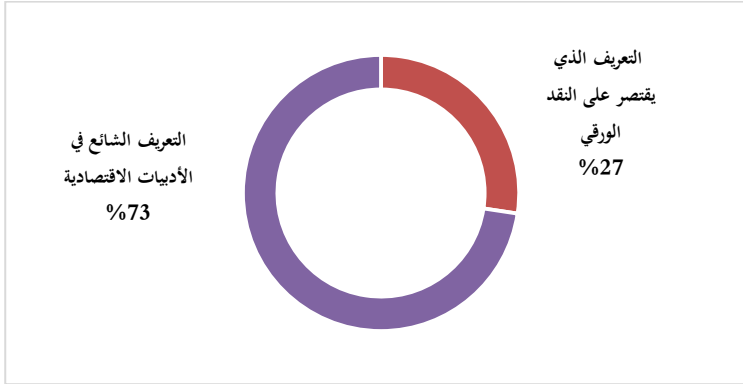
ففي عام 2008م قام ثلاثة اقتصاديين بريطانيين ومن كليات الإدارة والأعمال باستعراض 2331 بحثاً نشر في أرقى عشرين (20) مجلة علمية متخصصة في التمويل والأعمال خلال عامي 2003م و2004م بغرض فحص نوعية الأبحاث التي تنشر في هذه المجالات والتي تستخدم على نطاق واسع كمراجع لطلاب كليات المال والأعمال، وأقسام الاقتصاد في الجامعات وغيرها من الجهات المتخصصة في هذا الميدان، فتوصل الباحثون إلى أن ما ينشر بعيد بشكل كبير عن ملامسة القضايا التي يعاني منها المجتمع البشري؛ من الحروب، وأوضاع البيئة، والمسؤولية الاجتماعية، والتفاوت في مستويات الدخل والثراء، في حين أنها تؤصل مسألة "الجشع" من خلال التركيز على تعظيم الأرباح والمصلحة الخاصة التي جعلت ممن يتخرجون من هذه الكليات أن يكونوا محل "غبطة" وربما "حسد" نظراً للرواتب والمكافآت العالية التي

يتلقونها من سوق العمل. فعلى سبيل المثال يذكر الباحثون أن 90% من تلك المقالات التي استعرضوها لم تعر أهمية كبرى لظروف العمل غير الآمنة أو "الاستغلالية (Exploitative)" التي يعاني منها الكثير من العمال في العالم. ومن جهة أخرى فإنه على الرغم من كثرة الحديث عن أهمية الأخلاق في الأعمال والمال، فإن 85% من تلك المقالات لم تتناول مسائل مرتبطة بحوكمة الشركات أو أخلاقيات الأعمال (Business Ethics). (بلوافي، 2012م: 117-118 نقلاً عن Dune et al., 2008: 272-274).

الأمر الآخر الملفت للانتباه في الخصائص العامة لأفراد العينة -والذي قد يكون محل استغراب- هو قلة نسبة تخصص "الاقتصاد الإسلامي"، مع أن الاستبانة أُعدت في المعهد وانطلقت منه. والسبب بسيط أن الباحثين في المعهد ليسوا جميعاً متخصصين في الاقتصاد أو الاقتصاد الإسلامي، كما أنه لا يوجد طلاب في هذا الفصل؛ لا في البرامج العامة أو التنفيذية. في ضوء ما سبق من خصائص ومحددات وجب التعامل مع النتائج على أنها أولية جداً.

ثانياً – الإجابات الخاصة بتعريف النقود. فيما يتعلق بسؤال حول تعريف النقود وُضع أمام أفراد العينة خياران²⁴ - ليختار المُجيب أحدهما بطبيعة الحال فكانت النتيجة كما يظهر في الشكل (6).

شكل (6) إجابات أفراد العينة على التعريف الخاص بالنقود

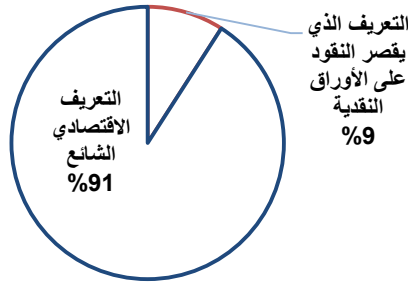


المصدر: الباحث بناء على إجابات الاستبانة

وهكذا نلاحظ أن الغالبية²⁵ اختارت التعريف السائد في الأدبيات الاقتصادية وغالب الكتابات الفقهية المعاصرة، ومن الجدير بالذكر أن التعريف ركز على أهم الوظائف الفنية للنقود؛ ولا يعني عدم ذكر البقية؛ كوحدة للقياس، ومخزن للقيمة (أو مستودع للثروة) عدم أهميتها، وذلك لأن الوسيط للتبادل لا بد أن تتمثل فيه وحدة للقياس، أما مخزن للقيمة فهذه قد تتحقق في بعض الأنواع للنقود -السلعية خاصة المعدنان الذهب والفضة-، وفي الورقية قد تتمثل في الاحتفاظ بالعملات الرئيسة كالดอลลาร์ أو اليورو في بعض المجتمعات التي تتعرض قيم عملاتها الوطنية للانخفاض الشديد بسبب ظروف اقتصادية أو سياسية غير مستقرة. ومع ذلك فحتى هاتان العملتان قد لا تمثلان "الملجأ الآمن" بسبب

الأزمات والاضطرابات المالية، ومن ثمَّ قد يلجأ الناس إلى الذهب أو غيره من الأصول من أجل الحفاظ على القيمة الحقيقية (real value) للمدخرات التي كدوا واجتهدوا في جمعها. ومن أجل الوقوف على إجابات الفئات التي يُفترض أن لها إلماماً بهذه الجزئية أكثر من غيرها تم النظر في ذلك على مستويين: وظيفي (عضو هيئة تدريس، ومحاضر أو معيد)، وتخصصي (الاقتصاد والتمويل)، فكانت الإجابات كما هو موضح في الأشكال (7) و(8) و(9).

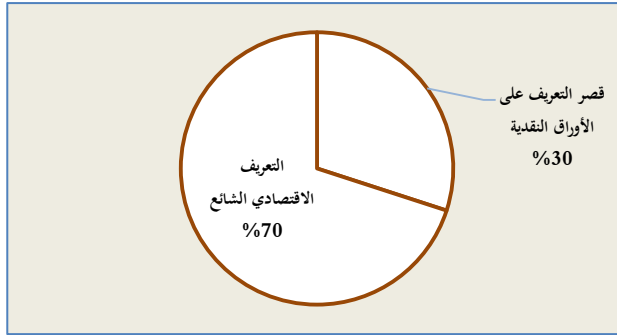
شكل (7) إجابات أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين على السؤال الخاص بتعريف النقود²⁶



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على إجابات الاستبانة

وهي نتيجة متوقعة بالنسبة لهذه الشريحة لما لها من إلمام أكثر من غيرها بهذه الجزئية.

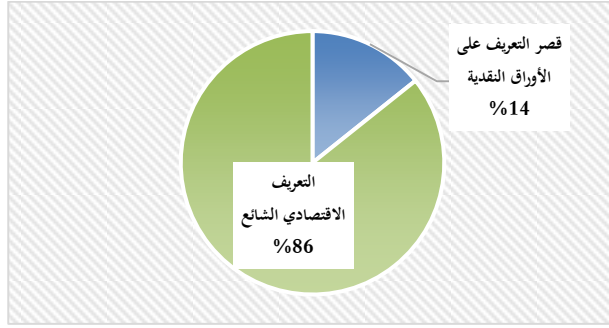
شكل (8) إجابات طلاب الاقتصاد على السؤال الخاص بتعريف النقود



المصدر: الباحث بناءً على إجابات الاستبانة

وهي نتيجة غير متوقعة من طلاب اقتصاد؛ وقد يكون مرَدُّ ذلك إلى أنهم في مستوى تعليمي لم يدرسوا فيه بعد مادة النقود والمصارف التي تسمح لهم بالتعرف على هذه المسألة التي تعتبر من الأساسيات في هذا الموضوع.

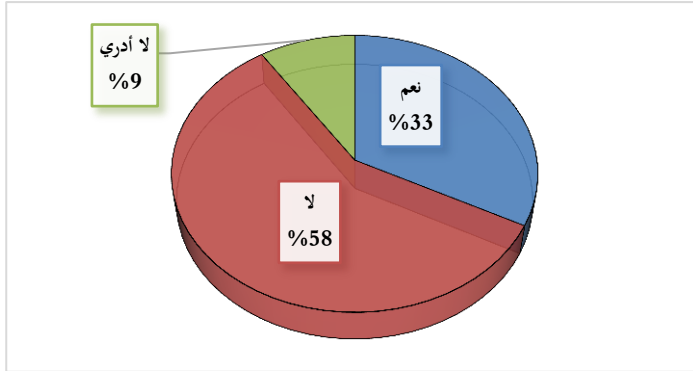
شكل (9) إجابات طلبة التمويل على السؤال الخاص بتعريف النقود



المصدر: الباحث بناء على إجابات الاستبانة

وهي إجابات أحسن بكثير من إجابات طلاب الاقتصاد، كما ورد في الشكل (8)، لماذا؟ لا أملك جواباً قاطعاً في ذلك، اللهم إلا التفاوت في المستويات التعليمية؛ حيث يمكن أن يكون طلبة التمويل في مراحل متقدمة على طلاب الاقتصاد مما سمح لهم بالتعرض للموضوع. ثالثاً - وفيما يتعلق بالإجابة عن السؤال الرابع؛ هل جميع النقود المتداولة في الاقتصاد تتشكل من النقود الورقية التي تصدرها الدولة؟ كانت النتائج كما يلي:

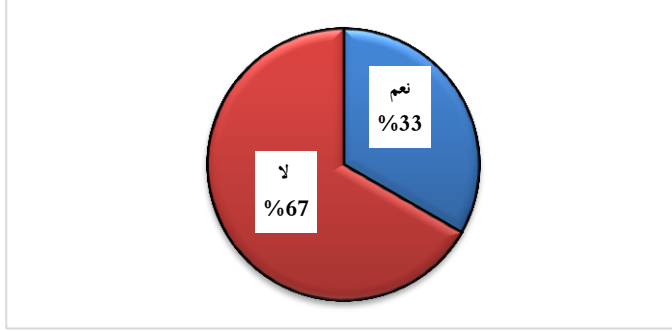
شكل (10) إجابة جميع أفراد العينة



المصدر: الباحث بناء على إجابات الاستبانة

غالبية أفراد العينة أجابوا بأن للنقود المتداولة مصدراً آخر غير الدولة؛ وكما سلطنا في إجابات السؤال الثالث حيث لم يكتف الباحث في النظر في إجابات الجميع، بل أتبع ذلك بشيء من التفصيل على المستوى الوظيفي (أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين)، والتخصصي (طلاب الاقتصاد والتمويل)، فكانت نتائج ذلك ما تضمنته الأشكال (11) و (12) و (13).

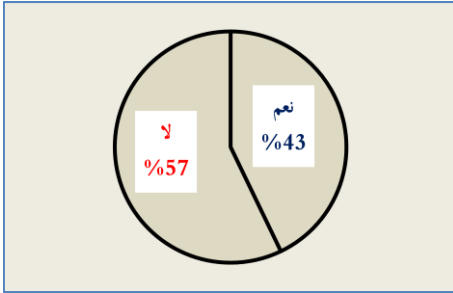
شكل (11) إجابات أعضاء هيئة التدريس على السؤال الخاص بوجود مصدر آخر للنقود في الاقتصاد غير الدولة



المصدر: الباحث بناء على إجابات الاستبانة

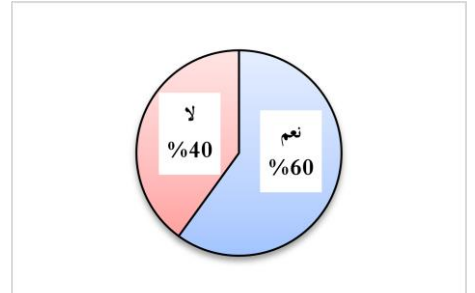
وهنا كذلك نتيجة متوقعة بالنسبة لأعضاء هيئة تدريس ومحاضرين ليسوا جميعاً متخصصين في علم الاقتصاد.

شكل (13) إجابات طلاب التمويل على السؤال الرابع



المصدر: الباحث بناء على إجابات الاستبانة

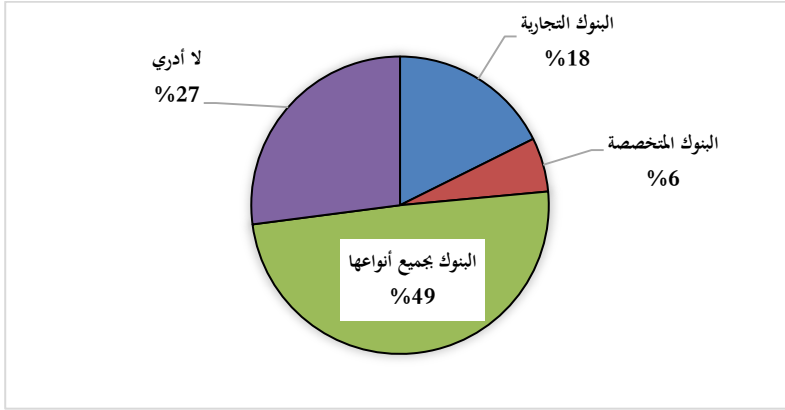
شكل (12) إجابات طلاب الاقتصاد



أما إجابات الطلاب في الشكلين (12) و (13) فقد كانت متقاربة مع أفضلية طفيفة لطلاب الاقتصاد. والمحصلة في الإجابات أن حوالي 60% أجابوا أن النقود المتداولة لا تتشكل من "النقود الرسمية" التي تُصدرها الدولة فقط.

رابعاً – الإجابات المتعلقة بتحديد مصدر النقود الآخر غير الدولة. وفيما يتعلق بمصدر النقود الآخر غير الدولة كانت الإجابة الخاصة بجميع أفراد العينة ما تضمنه الشكل (14).

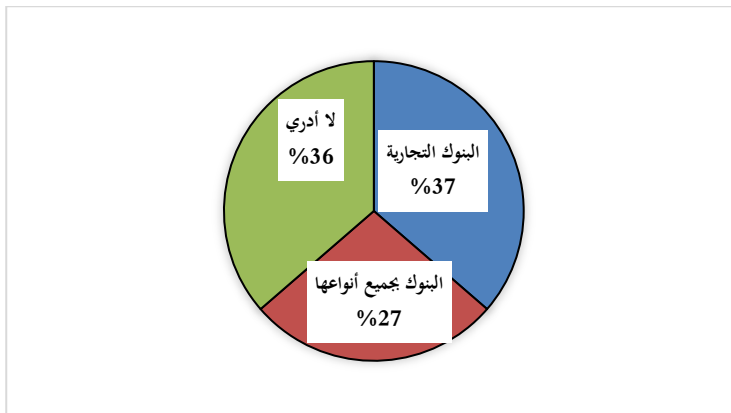
شكل (14) إجابات جميع أفراد العينة على السؤال المتعلق بتحديد مصدر النقود الآخر غير الدولة



المصدر: الباحث بناء على إجابات الاستبانة

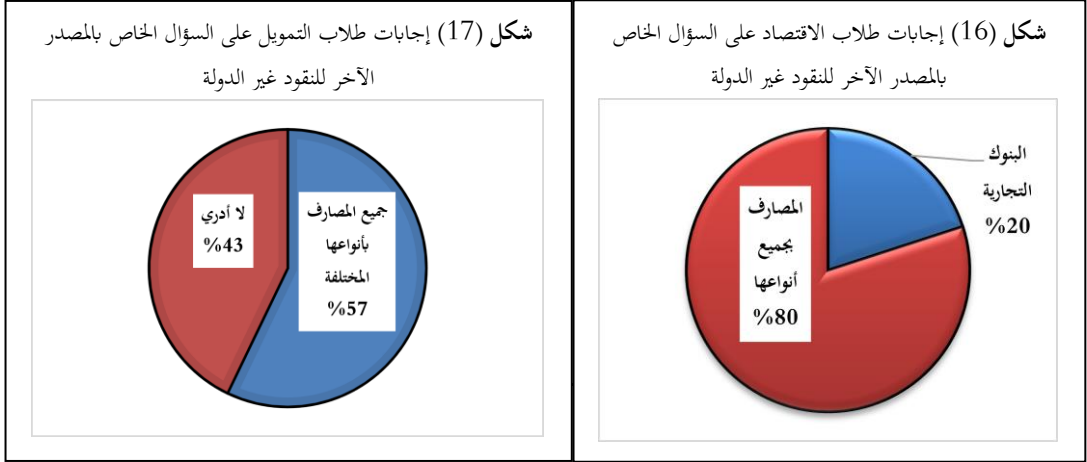
مع العلم أن الإجابات تمثل 85 إجابة؛ تم استبعاد إجابة ذكرت جهات أخرى ولم تحدد ما هي تلك الجهات؟ وهنا نجد أن حوالي نصف (49%) أفراد العينة أشاروا إلى أن تلك الجهة تتمثل في البنوك بجميع أصنافها. ومن أجل الأخذ بعين الاعتبار البعد الوظيفي والتخصصي كما جرى عليه العمل في السؤالين السابقين تم النظر بشكل مفصل في إجابات أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين من جهة (الشكل 15)، وإجابات طلاب الاقتصاد (الشكل 16)، وطلاب التمويل (الشكل 17) من جهة أخرى.

شكل (15) إجابات أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين على السؤال الخاص بالمصدر الآخر للنقود غير الدولة



المصدر: الباحث بناء على إجابات الاستبانة

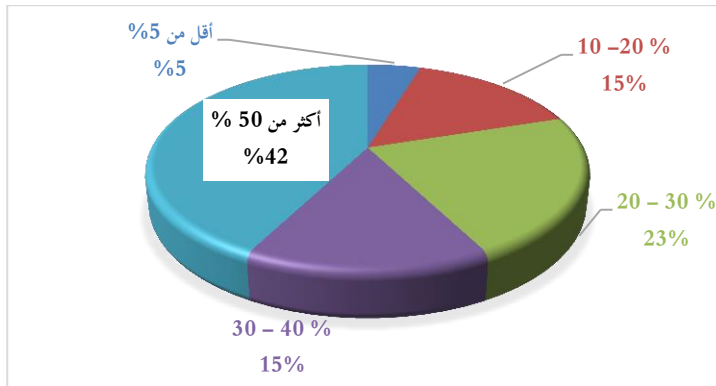
تُظهر إجابات أعضاء هيئة التدريس أن خيارى البنوك التجارية، و "لا أدري" قد حصلا على نسب متقاربة وهي الأعلى، في حين حصل خيار "البنوك بجميع أنواعها" على نسبة 27% من الإجابات. وبما أن عدد هذه الفئة قليل ضمن أفراد العينة فلم تؤثر إجاباتها على الإجابات الإجمالية لأفراد العينة. في مقابل ذلك نجد أن إجابات الطلاب كانت متقاربة في حصول خيار "المصارف بجميع أنواعها" على النسبة الأعلى، مع افتراق في الخيار الثاني بين الفئتين.



يتعامل الناس بها في معاملاتهم اليومية ومن يقف خلفها مما يعزز أهمية الدراسة بما تكشف عليه من حقائق، وتقف عليه من خلفيات.

خامساً – الإجابات الخاصة بحجم النقود الرسمية أو القاعدة النقدية (monetary base) إلى النقود بمعناه الموسع (broad money) أو حجم العرض النقدي (money supply). وأخيراً فيما يتعلق بحجم النقود الورقية الرسمية (fiat money) المتداولة في الاقتصاد إلى حجم العرض النقدي في الاقتصاد كانت النتيجة كما هو موضح في الشكل (18)، وهي مبنية على 85 إجابة لأن أحد المشاركين لم يجب عن السؤال.

شكل (18) نسبة النقود الورقية الرسمية إلى حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد



المصدر: الباحث بناء على إجابات الاستبانة

هذا سؤال فنيٌ صعب يحتاج إلى شيء من الشرح لمعنى العرض النقدي والنقد بمعناه الموسع وكيف يحسب من خلال البيانات الرسمية التي تصدرها الجهات المسؤولة كالمصارف المركزية (مثل مؤسسة النقد في المملكة العربية السعودية)، ولا يمكن أن يجيب عليه بدقة إلا من كان على دراية وتتبع لهذا الموضوع. وعلى الرغم من ذلك فقد تم طرحه للتأكيد على أن غالبية الناس تعتقد أن الحكومة هي التي تُصدر و/أو تُولد "جميع" النقود التي يتعاملون بها -لأنها مسألة سيادية "بداية (by default)". وهذا ما تحقق حيث إن الغالبية (42%) تعتقد أن النقود الرسمية تشكل أكثر من 50% من حجم النقود المتداولة في الاقتصاد. وهو ما يعزز نتائج الاستطلاع الخاص بأعضاء مجلس العموم (البرلمان) البريطاني (ملحق 3)، من أن الناس غير مدركة لحقيقة من يقف خلف معظم النقد المتداول في الاقتصاد.

6- خاتمة: النتائج والتوصيات.

مما سبق من مناقشة وتحليل في الفقرات السابقة يمكن الإشارة إلى أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث في النقاط التالية:

(1) النقود أشكال وأنواع مختلفة إلا أن بعضها يؤدي دوراً مؤثراً وبارزاً أكثر من بعض. وفي الاقتصادات المعاصرة تقوم النقود الائتمانية التي تُولدها المصارف التجارية بالدور البارز أكثر من النقود الرسمية (fiat or paper money) التي تُصدرها الدول وغيرها من الأنواع الأخرى للنقود. وهذه النقود عبارة عن ائتمان مُرتبط بفائدة و/أو عائد يتحملة المتعاملون الاقتصاديون بمختلف أصنافهم، وتستريح منه مؤسسات مالية خاصة.

(2) يكتنف موضوع "النقود" التي يستخدمها الناس في معاملاتهم لأغراض شتى الكثير من الغموض على المستويين النظري والعملي المتعلق بكيفية حساب العرض النقدي وتحديد شرائحه المختلفة من قبل الدول. قد يكون من أسباب هذا الغموض البساطة في الطرح -عن قصد أو غير قصد- في المناهج الدراسية والكتب التثقيفية الاقتصادية العامة مما يُخفي الكثير من حقائقها ويجعل غالبية أفراد المجتمع غير مدركة لأبعاد ذلك وآثاره. وهذا ما يدفعهم إلى التعامل معها على أساس أنها أمر مُسلم به، مما لا يستلزم التوقف عنده والتساؤل بشأنه. إن هذا الوضع يتطلب من أهل التخصص لفت الأنظار إلى أن النقود مؤسسة اجتماعية -من حيث أصل النشأة والتكوين-، وما دام الأمر كذلك يجب أن تعمل هذه المؤسسة للصالح العام بتوجيه ما يترتب على إصدارها أو توليدها من عوائد (seigniorage) لعموم المجتمع، وما ينبغي أن يُترك ذلك بحال للقطاع الخاص ليستأثر به.

(3) المصارف التجارية أكبر من مجرد وسيط يتلقى الفوائض المالية من فئة من المتعاملين الاقتصاديين ويدفع بها لأخرى؛ إنها مؤسسات "سلبت" المجتمع مؤسسة اجتماعية مهمة؛ وهي النقود وبقوة القوانين السائدة في جميع أرجاء المعمورة التي بنت الحكومات فيها نُظمها المالية على أساس المنظومة الغربية الليبرالية، والتي لا يدري الناس فيها تاريخ "هذا الاستيلاء" وكيف حدث؟ ولماذا؟

4) في ضوء ما تمَّ بيانه في النقطة السابقة ينبغي إعادة صياغة تعريف للمصارف التجارية يعكس حقيقة الدور الذي تقوم به، وفي هذا الصدد يقترح الباحث التعريف التالي "المصارف التجارية عبارة عن مؤسسات مالية لقبول الودائع وخلق النقود والائتمان (Commercial banks are deposit taking and, money and credit creating financial institutions)".

5) ينبغي ربط المفاهيم والنظريات التي تتضمنها الكتب التدريسية والعلمية في الاقتصاد بالحقائق لا بمجرد "الاجترار" و"التكرار" لما هو سائد -لأنه سائد!!-؛ وهذا ما يتطلب إعادة النظر في طريقة عرض وتدريس مادة الاقتصاد على أساس أن ما يُعرض يُمثل "وجهة النظر الصائبة"²⁷ إلى طريقة أن ما يُعرض عبارة عن نظريات وفرضيات وآراء قابلة للخطأ والصواب؛ مما يتطلب المواكبة بالاطلاع المستمر على آخر المستجدات والمراجعات التي يشهدها علم الاقتصاد، مع أهمية تبني منهج التعددية (pluralism) في تدريس مواضيع الاقتصاد مما يسمح للطلاب بالانفتاح والتعرف على آراء ومواقف المدارس الاقتصادية المختلفة. إن ما أضر بالاقتصاد والمنهاج الأكاديمي الذي سار عليه في العقود الماضية -حسب وجهة نظر الباحث- هو التسليم بآراء وأفكار مدرسة بعينها؛ وهي المدرسة النيوكلاسيكية (neo-classical economics). ويمكن التمثيل لمنهجية التعددية في تناول الموضوعات الاقتصادية بما تعرض له البحث؛ حيث ينبغي عرض نظرية مضاعف النقود ((money multiplier (MM) السائدة في مقابل نظرية مضاعف الائتمان (credit creation)، وإتباع ذلك عند الحديث عن النظرية الكمية للنقود ((quantity theory of money (QTM)) بالنظرية الكمية للائتمان ((quantity theory of credit (QTC) التي طورها الاقتصادي بجامعة ساوث أمبتون البريطانية (Southampton University) ريتشارد فيرنر (Richard Werner) منذ عام 2005م (Clavero, 2017). ينبغي للطلاب أن يطلعوا على هذا وذاك بكل موضوعية وحياد ليقرروا أيهما أقرب إلى الصواب في ظل الحقائق والمعطيات، لا على مجرد الترداد والتعامل مع ما يُعرض على أنه من المُسلّمات التي لا تقبل النقاش.

6) من المواضيع الجديرة بالبحث والتحري الميداني مدى تحكم المصارف المركزية وسيطرتها -عبر سياساتها النقدية المختلفة- على حجم النقود التي تُولدها المصارف التجارية، فقد سجل كرتزمن (2012م: 61-63) ومنذ أمد²⁸ : "هناك شيء سحري في النقود الحديثة؛ وهو أننا نُوجدُ نقوداً كلما قمنا بعملية إقراض، وكلما زاد الإقراض زادت النقود ... إن المصرف المركزي موجود في الصورة ولكنه ضعيف ...". في ظل هذا الوضع -كما يقرر المؤلف- "... لو أرادت المصارف المركزية مجتمعة في الوقت الحاضر الحد من توليد النقود من القطاع الخاص لما استطاعت ..."، وهذا تلخيص مركز لحقيقة نظرية خلق الائتمان -التي تعرض لها البحث-، والتي تُشير إلى أن المُبادر الرئيس في زيادة حجم العرض النقدي أو "تخفيضه" هي مؤسسات القطاع الخاص. فهل الوضع كما ادعى كرتزمن وحاولت نظرية خلق الائتمان تعويضه؟ أم أنه على خلاف ذلك؟؛ أي أنه لا يزال تحت سيطرة المصارف المركزية كما تفترض نظريتي

الوساطة المالية، ومضاعف خلق النقود. مسألة جديرة بالفحص لأن السياسات النقدية التي تنتهجها العديد من المصارف المركزية العالمية بعد أزمة 2007-2008م المالية، انتقلت من الطرق التقليدية - لعدم فعاليتها ونجاعتها- إلى أدوات غير تقليدية كسياسة التيسير الكمي (quantitative easing)، ومعدل الفائدة السالب (negative interest rate policy (NIRP)).

الملحق 1- الاستبانة

السلام عليكم ورحمة الله،

لا يخفى ما للنقود والمصارف من دور مهم وبارز في الاقتصادات المعاصرة، إلا أن الكثير من الدراسات التي أعقبت أزمة 2007-2008م المالية بينت أن هذا الدور يكتنفه الكثير من الغموض لدى عامة الناس؛ بل حتى بعض المتخصصين والمتعلمين. تهدف الدراسة التي يقوم بها الباحث إلى استجلاء حقيقة هذه "الدعوى" عبر مشروع بحثي يتعلق بمسائل حول "طبيعة النقود" و "عمل المصارف ودورها" في الاقتصادات المعاصرة. يشكر الباحث مسبقاً كل من تفضل باقتطاع جزء من وقته الثمين للإجابة عن التساؤلات البسيطة أدناه -والتي لن تأخذ أكثر من 7 دقائق بإذن الله.

الباحث:

معهد الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبدالعزيز

1. الكلية/القسم/التخصص:

.....

2. الوظيفة: ▪ عضو هيئة تدريس ▪ محاضر ▪ معيد ▪ طالب ▪ أخرى (حدد):

.....

3. تُعرف النقود على أنها (اختر أحد التعريفين):

- أ- ▪ الأوراق النقدية الرسمية -كالدولار والريال- التي تُصدرها الدول ويتعامل بها الناس.
ب- ▪ أي شيء -من أية مادة كان- يحظى بالقبول العام ويستخدم كوسيط للتبادل ووسيلة للدفع.

4. هل جميع النقود المتداولة في الاقتصاد تتشكل من النقود الورقية التي تصدرها الدولة عن طريق مؤسسة عمومية كالمصرف المركزي (مثل مؤسسة النقد العربي في المملكة العربية السعودية)؟

أ- ▪ نعم

ب- ▪ لا

ت- ▪ لا أدري

5. إذا كان للنقود مصدراً آخر -غير الدولة- فما هو؟

أ- ▪ المصارف التجارية

ب- ▪ المصارف المتخصصة (كالمصارف الزراعية أو الصناعية ...إلخ)

ت- ▪ جميع المصارف بأنواعها المختلفة

ث- ▪ لا أدري

6. إذا كانت النقود المتداولة ليست كلها من إصدار الدولة، فكم تتوقع نسبة النقود الرسمية التي تصدرها الدولة إلى الحجم الكلي للنقود المتداولة (money supply) في الاقتصاد؟

أ- ▪ أقل من 5%

ب- ▪ 10 - 20%

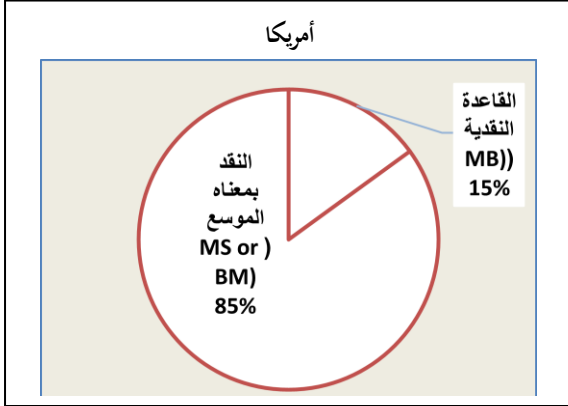
ت- ▪ 20 - 30%

ث- ▪ 30 - 40%

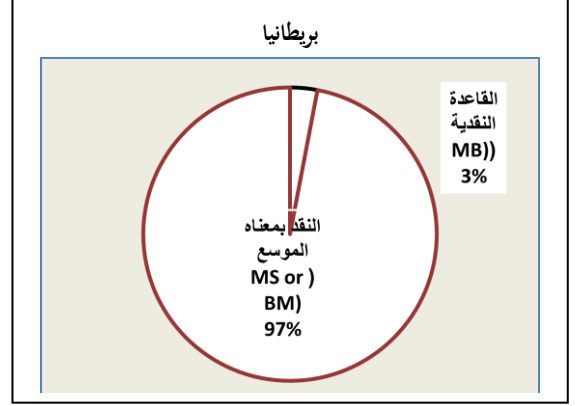
ج- ▪ أكثر من 50%

الملحق -2-

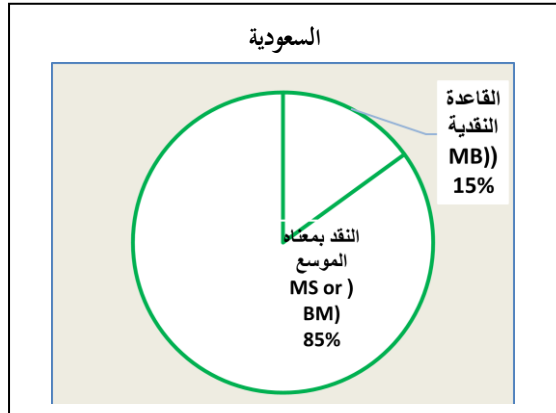
أمثلة عن أحجام العرض النقدي (money supply) ومكوناته الرئيسية في كل من أمريكا وبريطانيا والسعودية ونيجيريا وهي مأخوذة من البيانات المتاحة على مواقع المصارف المركزية لهذه الدول في شهر فبراير عام 2018م.



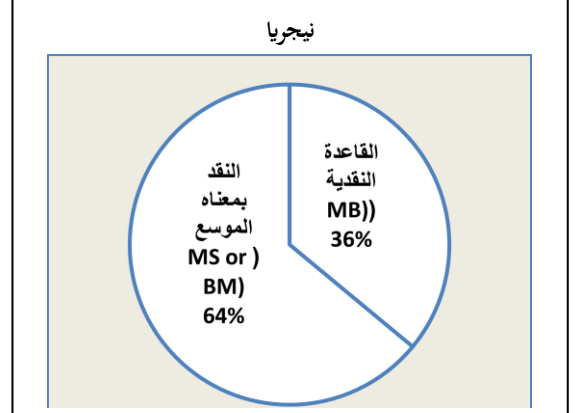
المصدر: www.federalreserve.gov



المصدر: www.bankofengland.co.uk



المصدر: www.sama.gov.sa

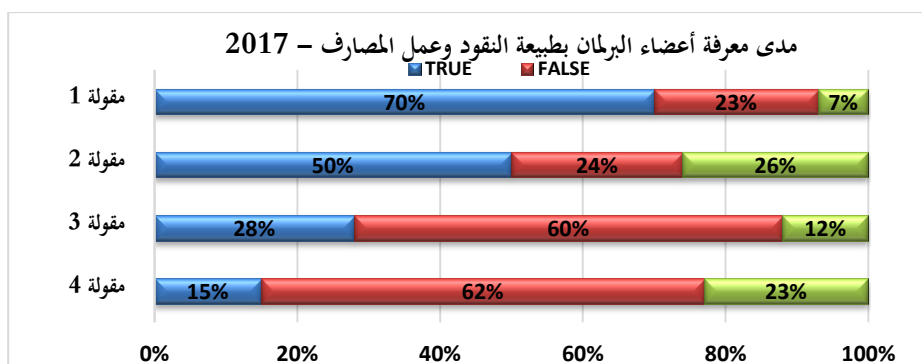
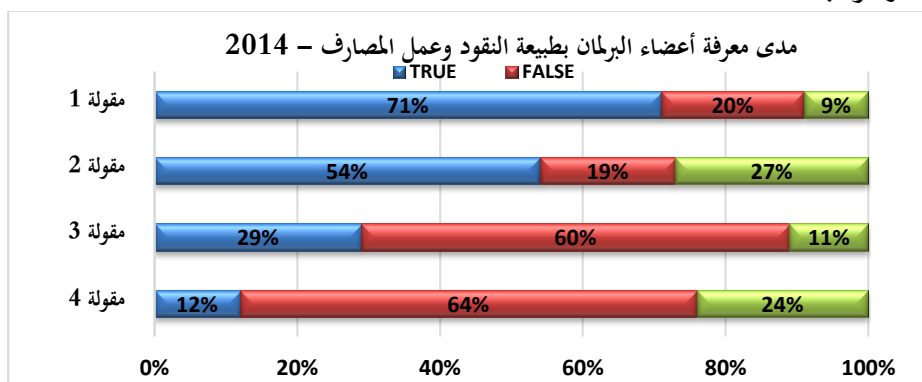


المصدر: www.cbn.gov.ng

ملحق 3- أعضاء البرلمان البريطاني لا يعرفون مصدر النقود التي يتعاملون بها

في استطلاع لرأي أعضاء البرلمان البريطاني حول مدى معرفتهم ببعض المسائل الدقيقة المتعلقة بقطاع النقد والمصارف قامت حركة النقود الإيجابية ومن خلال شركة (Dods Research) البحثية بصياغة أربعة مقولات والطلب من المشاركين اختيار إما أن تكون المقولة صحيحة (True) أو غير صحيحة (False) أو لا أدري (Don't know) فكانت النتائج لعامي 2014م و2017م كما يلي:

1. مقولة 1: الحكومة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن إصدار وتوليد النقد بجميع أشكاله في الاقتصاد.
2. مقولة 2: باستثناء القروض التي تقدمها المصارف للشركات الأخرى في القطاع المالي فإن غالبية القروض التي تمنحها المصارف تذهب للاستثمار والاستهلاك في القطاع الحقيقي.
3. مقولة 3: المصارف مجرد وسيط مالي تقوم بإقراض ما يودع لديها من فوائض مالية من المدخرين والمستثمرين.
4. مقولة 4: نقود جديدة تُولَّد حين تقوم المصارف بتقديم القروض، وتختفي أو "تُدمر" (destroyed) حين يقوم المقترضون بسدادها.



المصدر: Dods research, 2017: 5

¹ يُطلق عليها أيضاً العملات الرقمية (digital currencies) أو الافتراضية (virtual currencies)؛ وكل تسمية من التسميات الثلاث؛ المشفرة والرقمية والافتراضية تعكس بعداً من أبعاد هذه العملات ووصفاً من أوصافها مما يتطلب وقفات وتحليل لهذه التسميات للكشف عن خلفياتها وأبعادها والتي ليس مجال التفصيل فيها هنا.

² قُدِّر حجم معاملاتها في ذلك الأسبوع بـ 707 مليار دولار في مقابل 3,5 تريليون دولار حجم التعاملات اليومية في سوق صرف العملات، ثم تعرضت -أي العملات المشفرة- بعد ذلك لاضطرابات هوت بأسعارها بشكل كبير. [Martin, 2018]، وهذا الحجم يتراوح الآن في حدود 500 مليار دولار (Godbole, Feb 21, 2018)، وفي عام 2014م لم يكن حجمها يتجاوز 5,5 مليار دولار، (Homeland Security, 2014: 2). وفي نهاية السنة شهد سوق هذه العملات انخفاً كبيراً قُدِّر مُعدل الخسائر فيه بما يفوق 70% من قيمها السوقية، مما حدا بالكثير من المحللين والمتابعين إلى التساؤل: هل بدأ العد التنازلي لانفجار "فقاعة" سوق العملات المشفرة؟ (Lam, Nov. 23 2018).

³ كانت زيارة الملكة في نهاية نوفمبر 2009م، وكان سؤالها: لماذا لم يستطع أحد من الاقتصاديين التنبؤ بحدوث أزمة الائتمان 2007-2008م (why had nobody noticed that the credit crunch was on its way?) وقد عقدت الأكاديمية البريطانية (The British Academy) اجتماعاً خاصاً للرد على هذا السؤال في شهر يونيو من العام نفسه، وأرسل الجواب للملكة في 22 يوليو 2009م، وقد شارك في الاجتماع وإعداد الخطاب 33 شخصية اقتصادية من ميادين وقطاعات مختلفة، (Besley and Hennessy, 2009: 1-4).

⁴ كما في مسألة الدولار، بعد فك ارتباطه بالذهب عام 1971م على يد الرئيس الأمريكي نيكسون؛ ففُرض الدولار بسبب هذا الفك على العالم فرضاً، خاصة دول العالم النامي التي كان غالبها يخضع للاستعمار يوم أُقرت اتفاقية بريتن وودز (Bretton Woods) عام 1944م.

⁵ بعض المصادر تذكر أن المساحين في الحرب وليس الجنود هم الذين استخدموا السجائر كوسيط للتبادل، (McLeay, et al., 2014b: 5).

⁶ نقل الشيخ عبدالله ابن منيع في بحثه "بحث في الذهب في بعض خصائصه وأحكامه" أن الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد رحمه الله ذكر له أنه اطلع على نقل عن الغزالي [أبو حامد] -رحمه الله- بأنه يرى أن النقد ما تم الاتفاق على اعتباره، حتى ولو كانت قطعة من أحجار أو أخشاب"، (ابن منيع، 1418/1417هـ: 103). وهذا قول يحتاج إلى التحقيق مما كتبه الغزالي -رحمه الله-، لأن المشهور عن الغزالي في مسألة النقود القول بأن الذهب والفضة هما نقدان بالخلقة؛ أي أنهما خلقا ليكونا أثماً وقد نقل قوله هذا الكثير من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي وبنوا عليه أن النقود "يجب" أن تكون من الذهب والفضة، وهذا لا دليل عليه (انظر تفصيل ذلك عند الغامدي، 2017: 87-107).

⁷ "Interest is the cost of borrowing or the price for the rental of funds"

⁸ "... the interest rate, which is, in effect, the rental price of money".

⁹ الذي ذكر ذلك حين تناوله للعوامل التي تحدد قيم العملات بعد اختيار اتفاقية بريتن وودز؛ "إن المحدد الأساس لقيمة العملة هو الثقة وأسعار الفائدة؛ أي سعر النقود بعبارة أخرى"، نقلاً عن كرتزمن، 2012م: 64.

¹⁰ ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

Margret Kennedy. (1995). Interest and Inflation Free Money.

Bernard Liataer and Jacqui Dune. (2013). Rethinking of Money, pp. 37 – 54.

Positive money. (2018). Escaping Growth Dependency, pp. 28-39.

¹¹ وهناك دول عملت بهذا النوع من النقود قبل هذا التاريخ، كبريطانيا التي بدأت استخدم النقود الورقية غير المستندة لأي أصل من الأصول -سواء كان ذهباً أو غيره- منذ عام 1931م، (McLeay, et al., 2014b: 8).

¹² المقصود من هذا أنها ليست مرتبطة بأموال موجودة في حوزة المصارف التجارية؛ إنما مجرد عمليات محاسبية (accounting) وحاسوبية (computational) عبر برامج وشبكة علاقات بالغة التعقيد بداخلها، وفيما بينها، وفيما بينها وبين البنك المركزي؛ هذا في الخط الأول، ثم فيما بينها وبين بقية الوحدات الاقتصادية المختلفة، وسيوضح ذلك بترجمة نصوص محددة مما ورد في وثيقة بنك إنجلترا.

¹³ على عكس نظرية مضاعف النقود فإن العوامل الداخلية في هذه الطريقة المرتبطة بالثقة والتفاوض بالنسبة للمصرف وللمتعاملين الاقتصاديين بشأن النمو الاقتصادي تلعب الدور المؤثر الرئيس قبل الخارجية كنسبة الاحتياطي الإلزامي في عملية خلق النقود من قبل المصارف.

¹⁴ ومن الشواهد على ذلك: الوضع الذي كانت عليه المصارف التجارية في بريطانيا حيث وُجد أن كل مائة جنيه إيداع لدى المصارف لم يكن يقابلها سوى 1.25 جنيه كاحتياطي إلزامي خلال الفترة التي سبقت أزمة 2007-2008م، (Ryan-Cillins et al., 2014: 7).

¹⁵ لكن تبقى الفوائد وأصل المبلغ دُيَّن على المقرض يجب عليه ردهما كنقود حقيقية وليست "وهية" بطبيعة الحال، وهذا ما لن تُفصح عنه الوثيقة بشكل بارز. وهنا تكمن الخطورة الحقيقية في هذا النوع من النقود؛ المصارف توجدّها بطريقة محاسبية (ذاتن ومُدين)، والمقرضون يدفعون من كد عرقهم وجهد عملهم في نهاية المطاف.

¹⁶ قد يعترض البعض على أن هذا الوصف خاص بالدول المتقدمة أو الصاعدة؛ أي الدول التي تملك نُظماً مالية متطورة ومعقدة. أثبت الباحث في الملحق الثاني (2) أن الوضع في دول أخرى؛ كالمملكة العربية السعودية، جمهورية نيجيريا شبيه بالوضع الذي في الدول المتقدمة.

¹⁷ يُراجع بلواقي، 2017م: 284-286 للاطلاع على أقوال هؤلاء الاقتصاديين وغيرهم.

¹⁸ وعلى مصرفين ألمانين وليس بريطانيين؛ وألمانيا كما هو معلوم ذات نظام مصرفي "محافظ"؛ أي أنه أقل تحرراً وليبرالية من النموذج المصرفي الأنجلو-ساكسوني، وهذا ما يؤكد أهمية القيام بدراسات ميدانية تفحص مدى قرب أي النظريتين لواقع أعمال المصارف التجارية.

¹⁹ وهذا لا ينفي قيامها بالأعمال الأخرى المعروفة وإنما صيغ التعريف من باب التركيز على أهم الخصائص المميزة لمدخلات ومخرجات (input and output) هذه المؤسسات عن غيرها من المؤسسات الأخرى العاملة في القطاع المالي.

²⁰ **"If all the nations of the world are in debt, who are they in debt to? Rationally, where there is a debtor there should be someone else who is a creditor. If every nation is in debt, who precisely, owes whom?"**

²¹ الملحق الثالث (3) فيه ملخص لنتائج الاستطلاعين.

²² وهم الدكتور مُجَّد نصيف (إدارة أعمال)، والدكتور فيصل عتباتي (قانون تجاري)، والدكتور تركي أبا العلا (اقتصاد)، يشكر الباحث هؤلاء الأساتذة على تعاوُنهم والطلاب على استجابتهم. كما يشكر زملاءه بالمعهد خاصة الاستاذ عبد الرحمن العمودي -المحاضر بالمعهد- على ما بذله من جهد في توزيع الاستبانة على الزملاء. والشكر موصول لجميع من أسهم بملحوظة، أو رأي من الزملاء وغيرهم.

²³ أرجو أن لا يُفهم من هذا دُئ لتخصص إدارة الأعمال؛ كلا ليس الأمر كذلك على الإطلاق، ولا هو مبني على أساس تفضيل تخصص -الاقتصاد مثلاً- على حساب آخر، بل المغزى من تقرير هذا ومن الاستشهاد الذي أتى بعده أن ما يُدرّس في كليات الأعمال والاقتصاد يحتاج إلى مراجعة، وهذا بشهادة من نرجع إليهم ونعتمد على "إنتاجهم" بشكل كبير في مناهج تدريسنا من الذين تقدموا في هذه التخصصات وقطعوا فيها أشواطاً كبيرة، ومع ذلك يعترفون بأن النقص ملازم لها لأنها من إنتاج البشر فحسب؛ بل لأن "التحيز"، وربما "الأهواء" لا تخلو منها بحال في التركيز على مواضيع واستبعاد أخرى، وذكر أمثلة من بيانات معينة والتغاضي عن أخرى. كما أنه لا يعني بحال استبعاد النظر في متطلبات السوق من أجل تكوين كوادِر بشرية مناسبة لسوق العمل، وإنما الإشارة إلى أن آلية السوق يعترضها النقص ولا يمكن أن تكون وحدها المعيار للتفريق بين الطالب "المتميز" عن غيره.

²⁴ تُعرّف النقود على أنها عبارة عن:

1. الأوراق النقدية الرسمية (fiat money) - كالدولار والريال- التي تُصدرها الدول ويتعامل بها الناس.

2. أي شيء -من أية مادة كان- يحظى بالقبول العام ويستخدم كوسيط للتبادل ووسيلة للدفع.

²⁵ تم استبعاد إجابتين أحدهما لم تختَر، والثانية اختارت التعريفين. ومن ثم فإن النتائج تعبر عن إجابة 84 شخصاً، وليس 86 العدد الإجمالي.

²⁶ العدد الإجمالي 12 إلا أن أحد الأوراق لم تتضمن إجابة.

²⁷ كما نُقل عن أحد أبرز رواد المدرسة الليبرالية الاقتصادية الحديثة ميلتون فريدمان (Milton Friedman) الذي لا يؤمن بوجود مدارس اقتصادية مختلفة، وإنما "علم اقتصاد جيد، وآخر سيئاً":

"There is no such thing as different schools of economics; there is only good economics and bad economics ...", The PCES report, 2014, p. 46.

²⁸ كتاب كرتزمن صدر باللغة الإنجليزية عام 1993م؛ أي قد مضى ربع قرن على زمن تأليفه. والترجمة التي قام بها العصيمي لم تظهر في كتاب إلا عام 2012م، وذلك على الرغم من أنها قد تمت قبل ذلك بخمس عشرة سنة كما ذكر المترجم في التصدير للكتاب.